الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH - No. 586 - 27 - 9 - 1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٧-٩-١٩٧١ - العدد ٥٨٦ - السنة الثانية عشرة - ٢٥ ق.ل

مقدمات متعلقة بالطبقات في الأرياف

زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات :

الدولة تؤمن أفضل شروط الاستغلال لمصلحة المصارف والقطاعات المتعلقة بها

■ الفلاحون الفقراء في البقاع يبدأون النضال ضد شكل جديد للاستغلال :

المحاصصة الرأسمالية

عمان - الخليج العربي

مطالب الجماهير بين الحراب البريطانية والوعود القابوسية الفارغة

موت عبد الناصر المباغت واحتضار الناصرية الطويل



المصالحة في ذكرى أيلول

في ذكرى ايلول لم تتورع القيادات اليمينية في حركة المقاومة من أن تقفز فوق المعارضة الجماهيرية الواسعة ضد مؤتمر المصالحة ، وأن تقفز فوق قرار مؤتمر « فتح » نفسه الذي رفض الوساطة والمصالحة بأكثرية مطلقة ، وأن تقفز فوق قرارات سابقة في اللجنة التنفيذية للمقاومة وأن تتجاهل مواقف الفصائل الاخرى (الديمقراطية والشعبية) للمقاومة التي أبدت معارضة واضحة ، لم تتورع هذه القيادات من الذهاب الى مؤتمر جدة ، فالامر هذه المرة يتعدى الانحناء المؤقت امام العواصف الجماهيرية ، فالانحناء الاصلي أمام الانظمة العربية الحريصة على المصالحة ، هو الذي تفوق ، وهو الذي شدها الى تحدي مواقف قواعد منظماتها الشعبية ، والى تحدي القوى الجماهيرية للشعب الفلسطيني التي ابدت استنكارها بشتى الاساليب (كان من بينها مظاهرة جماهيرية ذهبت الى مقر منظمة التحرير في بيروت مستنكرة ذهاب وفد المقاومة الى مؤتمر جده) .

هذه المرة افرز موقف هذه القيادات من المصالحة صفوف المقاومة ، فالاختلاط في المواقف والارتباطات بالانظمة العربية ، كان يجعل جميع القيادات في موقع واحد وان اختلفت المواقف والاتجاهات .. هذه المرة لم يستطع المرتبطون بالانظمة العربية الا ان يظهروا على حقيقتهم ، الرضوخ والوصاية امام الانظمة العربية .

وظهرت القيادات اليمينية على حقيقتها ، انها تمثل الرجعية العربية في المقاومة تشدها اليها « روابط الفكر » والمواقف الرجعية من الحركة الوطنية العربية والفلسطينية ومن مجمل قضايا النضال الوطني ضد الاستعمار والصهيونية .

وهكذا خرجت هذه القيادات بأفكارها السابقة وارتباطاتها بالرجعية ، وتحدثت بعض الصحف الغربية - الغارديان - عن بروز القيادات التي تنتمي الى « الاخوان المسلمين سابقا ، وتصدرها لقيادة فتح بزعامة خالد الحسن (« بطل » المقاومة ورئيس وفد المقاومة الى مؤتمر جدة) .

ولم يكن بروز هذه القيادات بالصدفة ، فهي التي كانت تدفع الى سياسة « تلقي المساعدات المادية » من الرجعية العربية ، وهي التي كانت مقابل ذلك تستر على مواقفها وتبرئها من تهمة العمالة للامبريالية ومصالحها ، وهي التي كانت تعتبر موقف المساعدة المادي للمقاومة هو الذي يبرهن على وطنية هذه الرجعية الغارقة حتى اذنيها في العمالة للامبريالية .

وكانت الرجعية العربية بالمقابل ، وخاصة السعودية ، تستغل تأييدها المادي لبعض فصائل المقاومة لتخفي تواطؤها الضمني مع شقيقها النظام الاردني ، فهي تعطي المقاومة بالشمال بعض المساعدات المادية ، لتغدق باليمين على النظام الاردني بكل انواع المساعدات المادية والدعم الفعلي (كانت القوات السعودية في الاردن تحت امرة الملك حسين الذي امتدح موقفها ، وكانت المساعدات والاسلحة تتدفق على قوات الملك حسين حين كانت تخوض معاركها ضد قوات المقاومة ، وكانت السعودية ترفض قطع المساعدات المادية المقررة للملك حسين (١٥ مليون استرليني) كما فعلت ليبيا والكويت التي اضطرت الى هذا الاجراء حفاظا على ماء الوجه) .

كانت السعودية تعطي - بالشمال - القليل للمقاومة ، وتغدق - باليمين - الكثير للنظام الاردني . وعندما جاء وقت الشروط ، استعملت السعودية هذه المساعدات المادية لتفرض شروطها وهددت بقطع المساعدات المادية كما جاء في تصريح السقاف الاخير . وكانت شروطها الاساسية :

- ضرب يسار المقاومة وتصفيته .

- المصالحة مع النظام الاردني .

وكان هذان الشرطان متلازمان بالنسبة للسعودية ، فالمصالحة تعني بروز القيادات « العاقلة » في المقاومة ، اي بروز من هم اكثر ارتباطا بها ..

وعلى الضفة الاخرى ، ضفة الانظمة « التقدمية » التي تسعى للمصالحة سعيها للتسوية السلمية مع اسرائيل ، ظهرت كذلك - مواقف المرتبطين من قيادات المقاومة . وهنا - ايضا - لم يكن - صدفة - بروز دور « زهير محسن » رفيق خالد الحسن في الوفد السابق واللاحق ، فقد صفيت قيادات الصاعقة السابقة ودخلت سجون حافظ الاسد في ظل صمت اللجنة التنفيذية وابو عمار . وكان الدور السوري الجديد الذي جاء مع حركة الاسد التصحيحية (التصحيح الى الوراء ، المصالحة مع الرجعية وخاصة السعودية ، لعب دور الوسيط بين المقاومة والنظام الاردني) ، كان هذا الدور يتقلب حسب الظروف ، فمن دور الوساطة في الفترة الاولى ، الى دور الضغوط والاجراءات ضد الاردن . وكان هدف هذه الضغوط الاخيرة محدود ، فالنظام الاردني قد غرته انتصاراته العسكرية على المقاومة ، فتعدى حدوده ، وتجاهل حاجات الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية والتي تريد « طرفا فلسطينيا » تلوح به دائما كورقة ضغط ، وكحاجة لتغطية صفقة الاستسلام اذا ما تمت .

قامت سوريا بضغوطها الاخيرة - اجراءات الحدود - لارجاع النظام الاردني الى حدوده ، وبهدف تحقيق مصالحة بين الطرفين .

وبرز زهير محسن ممثل سوريا في المقاومة الى جانب خالد الحسن ممثل السعودية فيها ، ولم يخف محسن دور سوريا وحدود اجراءاتها وضغوطها ، قال في اللجنة التنفيذية بوضوح ، ان الحكم السوري يريد المصالحة ويريد من المقاومة الذهاب الى مؤتمر جدة ، والا فانه (أي زهير محسن) لا يضمن اكثر من شهرين الموقف السوري تجاه المقاومة وتجاه قواعدها العسكرية على الاراضي السورية .

* * *

الانذار السعودي بقطع المساعدات المادية من ناحية ، والانذار السوري بموقف ضد وجود المقاومة في سوريا من ناحية أخرى ، مكملان لبعضهما البعض ، وهما تعبيران واضحان عن شبكة العلاقات الجديدة التي تربط الانظمة الرجعية بالانظمة « التقدمية » .

* * *

وهكذا برزت وصاية الانظمة العربية على المقاومة على حقيقتها ، فالمساعدات المادية المقدمة منها ، لها شروطها النهائية : خضوع المقاومة لسياسة الانظمة الاستسلامية .. وببروز هذه الوصاية العربية الرسمية على المقاومة بجلاء ووضوح ، ودون ملابسات واختلاطات ، بدأ صراع سياسي جديد داخل صفوف المقاومة ، يفرز بين قواها الثورية الحية ، وبين قياداتها المتواطئة والمتورطة ..

ان دلالات مواقف القواعد الشعبية والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية ومظاهرات الاستنكار ومواقف يسار المقاومة والعناصر الثورية داخل فتح ، هي - هذه المرة - اكبر من ان تحد في موقف محدود ومؤقت تعرضت له المقاومة ...

انها دلالات مرحلة جديدة من الصراع لفرز القوى الثورية من داخل المقاومة عن قوى الاستسلام والرضوخ .. القوى الثورية التي ستحافظ على قوى الشعب الفلسطيني واستقلال حركته الوطنية عن وصاية الانظمة العربية ، لادخارها في معركة الاستمرار بحركة التحرر الوطني العربية أمام تواطؤ واستسلام الطبقات الحاكمة .

تزايد الاستنكار الجماهيري ضد مؤتمر المصالحة في جدة

من جماهير الثورة في مخيم البداوي

الاخوة أعضاء اللجنة التنفيذية :

تحية الثورة وبعد ،

نحن جماهير الثورة في مخيم البداوي ، نستنكر وندين اي اتفاق او مصالحة مع النظام العميل في الاردن .

اننا نطالبكم بالتمسك بروح القيادة الجماعية والسير ابدا الى الامام على طريق تصعيد الثورة حتى يتم اسقاط النظام العميل في الاردن .

عاشت ثورتنا الشعبية المظفرة .

عاش تلاحم شعبنا الاردني — الفلسطيني .

عاشت الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية الموحدة .

الموت لاعداء الثورة .

النصر لنا ..

عن جماهير الثورة في مخيم البداوي

— مائة وعشرون توقيعا —



جماهير معسكر جسر الباشا :

تحية الثورة وبعد ...

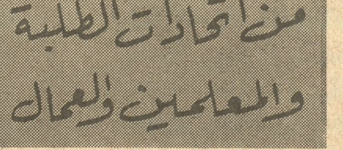
انطلاقا من ايماننا بضرورة متابعة الكفاح المسلح ضد قوى الشر والاستعمار والعمالة في المنطقة ، وحرصا منا على السير في طريق حرب الشعب الطويلة المدى كطريق وحيد للنصر والتحرير .

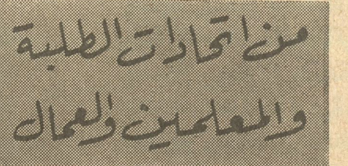
نرفض ونشجب بشدة مبدأ الوساطة المصري — السعودي ، ونناشد كافة فصائل المقاومة الفلسطينية بمقاطعة مؤتمر جدة الرجعي مؤكدين ومصممين على مقاومة نظام الجلادين حتى اسقاطه لبناء حكم وطني ديمقراطي في شرق الاردن .

كما واننا نرفض ان تصبح حركة المقاومة مؤسسة عسكرية ملحقة بهيئة الاركان الاردنية العميلة والمهزومة تاريخيا ، كما وان كل الدلالات تشير الى أن الهدف من هذه الوساطة هو تفتيت فصائل المقاومة وعرقلة وحدتها وفرض التنازلات عليها بهدف اضعافها وشل فعالياتها الجماهيرية والسياسية كخطوة اخيرة على طريق تنفيذ الحلول الاستسلامية . لذلك فنحن نعتبر أن من يشارك بهذا المؤتمر لا يمثل شعبنا ولا حركة المقاومة الفلسطينية .

عن جماهير معسكر جسر الباشا

— خمسون توقيعا —





بيان صادر عن : الاتحاد العام لعمال فلسطين ، الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، والاتحاد العام للمعلمين في الشمال :

يا جماهير شعبنا المناضل في هذا المعسكر ، ندعوكم جميعا للتعبير عن رأيكم ومشاركتكم للثورة ، واستنكاركم لمؤتمر الصلح الذي سيتم في جدة . وذلك بالاعتصام ساعة والامتناع عن اي عمل واقفال المحلات التجارية وتعطيل الدراسة ابتداء من الساعة الحادية عشر والنصف وحتى الثانية عشر والنصف من صباح هذا اليوم الخميس ١٦—٩—١٩٧١ .

واننا اذ ندعوكم الى هذا الاعتصام لا لشيء سوى أن نتذكر شهداءنا وابطالنا الذين سقطوا دفاعا عن وجود الثورة واثباتا لكرامتنا وحريتنا .

عاشت الثورة الفلسطينية ،

عاش تلاحم الجماهير بالثورة ،

المجد والخلود لشهدائنا الابرار ،

والخزي والعار للرجعية المتخاذلة .

وتدعى كافة جماهير شعبنا الى المشاركة في الاعتصام .

مكان الاعتصام مقبرة الشهداء للجميع .

من جماهير معسكر تل الزعتر

جماهير معسكر تل الزعتر (الكرامة) تستنكر ذهاب وفد من المقاومة الى جدة للاجتماع بحلفاء اسرائيل في المنطقة السعودية والاردن :

ان ما فشل في تحقيقه الاستعمار بمشروع روجرز ، أتت لتحقيقه الوساطة المصرية — السعودية في احتواء حركة المقاومة وادخالها ضمن مخطط الحل السلمي الذي تلهث وراءه الانظمة العربية في المنطقة .

ان جماهيرنا الفلسطينية مصممة على النضال اكثر من ذي قبل لقبر مشروع الوساطة المصرية — السعودية ، وللنضال من اجل حكم وطني ديمقراطي في الاردن .

عن جماهير معسكر تل الزعتر

(الكرامة)

— مائتين وخمسين توقيعا —

بيان الاتحاد العام لطلبة الاردن بمناسبة «ايلول»

اصدر الاتحاد العام لطلبة الاردن بيانا بمناسبة « ايلول » جاء فيه :

« عام مضى على مجزرة ايلول ، عام تسارعت احداثه ، واثرت تاثيرا جذريا على مسار الحركة النضالية لا بالنسبة للجماهير الاردنية الفلسطينية فحسب ، بل وبالنسبة للجماهير العربية ، وقد اتضح ومن خلال هذه الاحداث ان ايلول المجزرة هي بداية لمد رجعي تآمري تصفوي في المنطقة العربية قاطبة ، وفي الساحة الاردنية الفلسطينية بشكل خاص .

لم تفاجيء حملة ايلول الشرسة القوى التقدمية والوطنية وخاصة فصائل حركة المقاومة بل جاءت حملة ايلول نتيجة لتخطيط معد من كافة القوى المعادية للثورة ، يؤكده تتابع الاحداث في الاردن مشيرة وبشكل واضح الى ما سيقع . فايلول المذبحة لم تكن بنت ساعتها ولا عامها ، بل هي نتيجة لصراع بين قوتين سياسيتين مختلفتين نظريا وتعيشان على ساحة واحدة ، لقد بدأت ايلول حتى قبل الخامس من حزيران الهزيمة ، بدأت ايلول عندما طرحت المقاومة كبديل للخطابات ، بدأت ايلول عندما شعرت الدوائر الامبريالية والصهيونية بأن ولادة الانسان العربي ، الانسان الرافض للقيم والعلاقات المهترئة ، الرافض للمفاهيم البالية قد دنت لقد وعت القوى المعادية للثورة ، التناقض الذي طرحته المقاومة بولادتها ، واخذت في الاعداد لحسم هذا التناقض لمصلحتها منذ بداية الثورة ، وما الاحداث المتلاحقة في الاردن قبل الخامس من حزيران ، وفي السنوات التي تلتها الا بيانات ومناورات عملية لاختبار قواها ، وتكييف اساليب عملها وتصعيدها لاتمام الخطة النهائية ، حيث مثلت مرحلة القبول بمشروع روجرز الفرصة الذهبية التي كان يحلم بها النظام الاردني للانقضاض على حركة المقاومة .

لقد نجح النظام الاردني العميل في مخططاته لانه لم يقبل بثانوية التناقض مع حركة المقاومة والحركة الوطنية في الوقت الذي قبلت فيه حركة المقاومة — وبأغلب فصائلها — بثانوية التناقض مع النظام الاردني . نجح النظام العميل لانه كان مهاجما في كل العمليات القمعية التي شنها ، ولان حركة المقاومة والحركة الوطنية كانت تقف موقف المدافع ، المقابل بالصلح وتسوية الاوضاع وتجميدها عند الحدود التي وصلت اليها مع المطالبة ومن خلال الموائد المشتركة بتغيرات طفيفة تنال بعض اشخاص النظام الاردني ، وتتعامى عن جذوره القائمة ومنذ زراعتها لقتل الروح الثورية في المنطقة .

لقد انتهت الايام الدامية من ايلول ، وحركة المقاومة تسيطر سياسيا وعسكريا على قطاع واسع من الاردن ، ولكنها لم تصعد نضالها وتوحد قيادتها وارادتها لتستمر وبنفس طويل حتى تحسم التناقض مع سلطات الخيانة في عمان لمصلحة الجماهير الكادحة ، ولمصلحة التحرير ، بل ذهبت لتنشد الخلاص على ايدي الانظمة العربية التي لا تريد لحركة المقاومة ان تكون خارج اطرها الرسمية ، لقد نشدت الخلاص بالمصالحة من خلال لجان عربية ترأسها اشد الانظمة العربية تواطئا مع الكيان الصهيوني ، واستمرت حرب المواقع المحصورة ، والمغارات السريعة البعيدة الاهداف من قبل النظام الاردني ، ضد الوجود الفدائي في الاردن ، وراحت حركة المقاومة والحركة الوطنية تتقهقر مخلية مواقعها واحدا اثر اخر وبمباركة الوساطة العربية الرسمية ، حتى حصرت القوى المادية لحركة المقاومة في زاوية حرجة اطبقت عليها الاضلاع العسكرية في حملة « عجلون » الاخيرة ، وازالة الوجود العسكري العلني لحركة المقاومة نهائيا في الاردن .

ان الاتحاد العام لطلبة الاردن الذي عانى من النظام الاردني خلال سنوات طويلة وعانى الظروف السياسية والنكسات التي منيت بها الحركة الوطنية في الاردن يرى بأن النكسات هي مدارس ثورية ، لتطوير العمل الثوري ، والكادر الثوري ، وبرأينا أن نكسة ايلول ليست بالضرورة ضربة قاصمة لحركة المقاومة والحركة الوطنية ، اذا استفادت من الدروس والتجارب التي اعطتها حملة ايلول . ان مرور الاحداث المتتالية الدامية في الاردن يشكل قصة مأساوية عابرة ، وعدم اخضاع هذه الاحداث والتجارب للنقد الثوري يشير بوضوح الى الاخطاء التي وقعت بها حركة المقاومة والحركة الوطنية ، هو تكريس للسيطرة العسكرية الرجعية على ساحة العمل الجماهيري في الاردن . وبالرغم من عمليات النقد التي مورست من داخل صفوف حركة المقاومة وخارجها ، الا ان طريقة المعالجة للتناقض مع النظام الاردني وكيفية حل هذا التناقض لمصلحة الجماهير والثورة لا تختلف عن الاساليب التي أثبتت التطورات اليومية فشلها المطلق . وحضور مؤتمر «جدة» رضوخا عند رغبة الانظمة العربية الرسمية ليؤكد صحة ذلك .

ان الاتحاد العام لطلبة الاردن الذي سيتابع النضال حتى اسقاط النظام الفاشي في الاردن ، والذي سيشارك وبفعالية في اية خطوة وحدوية متقدمة للحركة الوطنية الاردنية ... هذا الاتحاد الذي سيبقى وفيا لدماء الشهداء ، يرى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

١ — تحديد طبيعة الصراع الدائر على الساحة الاردنية الفلسطينية بشكل جذري ونهائي باعتباره تناقضا رئيسيا لارتباط النظام الحاكم في الاردن بالقوى المعادية للثورة .

٢ — وحدة حركة المقاومة من خلال تصور موحد لطبيعة الاوضاع العربية ، والوضع على الساحة الاردنية الفلسطينية .

— البقية على الصفحة ١٥ —

بيان سياسي صادر عن فصائل المقاومة والمنظمات النقابية في منطقة صور

بيان صادر عن فصائل المقاومة والمنظمات النقابية في صور :

تمر اليوم الذكرى الاولى لمجازر ١٧ ايلول الدامية التي نفذها النظام الرجعي العميل في الاردن بتخطيط من اسياده المستعمرين . في هذه الذكرى الدامية السوداء .. قدمت جماهير شعبنا الاف الشهداء والجرحى .. وبذلت الدماء الزكية ثمنا لصمودها ودفاعا عن ثورتها ..

ومع مرور هذه الذكرى تتعرض الثورة الفلسطينية وحركة الجماهير العربية لاكبر واوسع هجمة رجعية امبريالية شرسة تستهدف تصفيتها تصفية كاملة .

ان مجازر ايلول سوف تكون جزءا متمما لتاريخ شعبنا على امتداد نصف قرن في مقارعة الاحتلال الصهيوني وحليفته الرجعية العربية الممثلة للمصالح الامبريالية في أرضنا العربية .

ولقد دأب النظام الرجعي العميل في الاردن على مواصلة حملات التصفية ضد الثورة والجماهير بدءا بتنكره لكافة الاتفاقات والبروتوكولات ، مرورا باحداث تموز (مجازر جرش وعجلون) ووصولا الى مؤتمر جدة ..

لقد أصبح واضحا لابسط جماهير شعبنا أن هذا النظام العميل ما هو الا كلب حراسة للمصالح الامبريالية .. ورأس رمح لضرب الحركة الوطنية في عموم المنطقة .

ان هذا النظام الضليع في خيانته لا يمكن ائتمانه والثقة به من قبل جماهيرنا لان عداءه اصبح واضحا لها مع امتداد وجوده .. وبات الموقف الثوري السليم منه .. هو النضال الشعبي المسلح الدؤوب والطويل النفس لاسقاطه واقامة النظام الوطني الديمقراطي حتى تستطيع الحركة الوطنية الاردنية — الفلسطينية ان تتلمس درب التحرير معتمدة على تعبئة الجماهير وحشد طاقاتها الاقتصادية والسياسية والبشرية ضد العدو الصهيوني .

هذا هو الطريق الذي يجب على الجماهير وحركة المقاومة أن تسلكه .. وما المفاوضات في مؤتمر « جدة » ودعوات الصلح مع النظام الاردني العميل الا محاولات واضحة هدفها وقصدها النهائي : تمزيق وتفتيت وحدة المقاومة وخلق حالة من البلبلة والارتباك في صفوف الجماهير الشعبية ، بالاضافة الى المكاسب التي يمكن للنظام الاردني ان يحصل عليها من خلال هذه الاتفاقات .. وذلك بفك الحصار الاقتصادي المفروض عليه ومنحه ، بشكل واضح وامام الجماهير ، صك غفران (براءة ذمة) واعفائه من المسؤولية في مجازر عمان وجرش وعجلون ضد المقاومة والجماهير .

ان ما قدمه النظام العميل لاسياده الامبرياليين بذبح حركة المقاومة وتصفيتها عجزت عن تحقيقه دولة اسرائيل .

ان قيادات حركة المقاومة الممثلة باللجنة التنفيذية مطالبة اليوم وبشكل صارخ .. اكثر من اي وقت مضى .. بالوقوف مع الجماهير وفي صفها وليس بالجلوس على طاولة واحدة مع ممثلي جزاري شعبنا في الاردن ومبعوثي

— البقية على الصفحة ١٥ —

الحرية

صاحب الامتياز: محسن أبراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمامة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش

هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

برقيتان للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي حول طلب سلطنة عمان الانضمام للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة

سعادة الامين العام لجامعة الدول العربية — القاهرة — الموقر

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تعلن عن احتجاجها الشديد ورفضها القاطع لكافة المحاولات الاستعمارية الرامية الى ابراز كيانات سياسية هزيلة وادخالها الى جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية . منها محاولة سلطنة عمان المستعمرة الانضمام الى جامعة الدول العربية . ان عمان لا تزال ترضخ تحت السيطرة البريطانية . وشعبنا يقاتل الاحتلال البريطاني منذ ست سنوات ، وقد اوضحت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل موقفها من النظام العميل في مسقط في مذكرتها المقدمة لكم ولرؤساء الدول العربية المتحررة في ديسمبر من عام ١٩٧٠ م .

وتود الجبهة أن تؤكد لكم أنها ستقاوم اية محاولة او تسوية للوضع في السلطنة المستعمرة لا يكون ممثلا لرأي شعبنا وثورته المسلحة . ونطالبكم بتنفيذ قرار الجامعة العربية الخاص بارسال ممثلين عنها للاطلاع على حقيقة الاوضاع في عمان والمناطق المحررة منها .

وان الجبهة على استعداد تام لبذل كل التسهيلات لاي مندوب يصل من قبل الجامعة العربية .

كما نناشدكم كشف كل ما يدور في الخفاء من مؤامرات تحاك ضد ارادة شعبنا ، وهي مسؤولية تتحملونها تاريخيا تجاه نضال أمتنا العربية .

سعادة السكرتير العام للامم المتحدة — يوثانت المحترم

ان طلب السلطان المفروض من قبل بريطانيا على عمان للعضوية في هيئة الامم يتنافى وميثاق هيئة الامم المتحدة . ان عمان لا زالت منطقة مستعمرة غير ذات سيادة ، والسلطان المحاصر يتمتع فقط بتأييد القوات البريطانية العسكرية ، ولا نزال قضية عمان في جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة واللجنة الواحد والعشرين معلقة ولم يبت فيها حتى الان .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل قد قامت بتحرير ثلاثة أرباع من منطقة ظفار ولا تزال تخوض النضال المسلح ضد السلطان العميل والاستعمار البريطاني .

ونحن نعترض بشدة على طلب السلطان الدخول في المنظمة الدولية ، ونناشدك بتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بقضية عمان ، ولا تعير طلب السلطان العميل أي اهتمام .

كذلك فاننا نطالبك بتوزيع هذه البرقية على رئيس وأعضاء مجلس الامن ورئيس اللجنة الرابعة والعشرين والدول الاعضاء في الهيئة الدولية .

عمليات عسكرية جديدة لقوات جيش التحرير الشعبي في ظفار

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج البلاغات العسكرية التالية :

بلاغ عسكري رقم ٢٣٣ — ٧١

بتاريخ ٢٦—٨—٧١ وفي تمام الساعة التاسعة صباحا شنت قوات جيش التحرير الشعبي في المنطقة الشرقية — وحدة لينين ، هجوما عنيفا على مركز العدو الاستعماري في مدينة طاقة وقد استمرت المعركة لمدة نصف ساعة ، الحقت بالعدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات والتي لم يتسن لنا تقديرها ، الا انه على اثر المعركة مباشرة شوهدت طائرة هيلكوبتر وهي تنقل القتلى والجرحى . ومن جانبنا لم تصب قواتنا بأية خسائر وعادت رافعة راية النصر ...

— البقية على الصفحة ١٥ —

الجبهة الشعبية الديمقراطية

رد على مجلة الطلائع

صرح ناطق بلسان لجنة الاعلام المركزي بما يلي :

خرجت علينا مجلة الطلائع في عددها الصادر يوم الاثنين ٢٠—٩—١٩٧١ بصورة لرسالة منسوبة الى المرفيق « ياسر » تحت عنوان « ما هكذا ترد الابل يا سعد » وادعت ان هذه الرسالة موجهة الى امانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وتود لجنة الاعلام الاشارة الى الملاحظات التالية :

١ — ان الجبهة ليس لها اي علم بهذه الرسائل مطلقا ولم يتم توجيه اية رسالة باسمها الى اللجنة التنفيذية علما ان كل الرسائل الموجهة تكون مكتوبة على أوراق رسمية عليها اسم الجبهة ومختومة بخاتمها وموجهة الى اللجنة التنفيذية وليس الى شخص معين فيها بعكس الرسالة المزعومة المشار اليها .

٢ — ان موقف الجبهة من مسألة الوساطة لا يحتاج الى اعادة تأكيد فقد اكدت الجبهة رفضها ومهاجمتها للوساطة منذ تاريخ ١٥—٨—١٩٧١ ، وفي أكثر من بيان علني . ولا يفيد على الاطلاق كل المواقف المناورة للتشكيك في سياسة الجبهة .

٣ — ان الرسالة المزعومة تتناول قضية احد المناضلين المعتقلين في سجون الرجعية وقد كان من الافضل بالنسبة للاخوة محرري المجلة ان يضعوا نصب اعينهم مصلحة المناضلين في السجون بدلا من الدخول في مناورات قديمة وليست ذات قيمة .

وقد طلبت لجنة الاعلام من مجلة الطلائع نشر هذا التكذيب في عددها المقبل وفي ذات المكان الذي نشرت فيه الرسالة المزعومة عملا بحرية الرأي وكون مجلة الطلائع ناطقة بلسان اللجنة التنفيذية التي تضم جميع فصائل المقاومة ..

نفي الانسحاب من اللجنة التنفيذية

صرح ناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بما يلي :

تشيع بعض الاوساط ان الجبهة الديمقراطية قد لوحت بالانسحاب من اللجنة التنفيذية على ضوء موقف الجبهة من « مؤتمر جدة » برفض الوساطة السعودية والتأكيد ان طريق انتصار الثورة على مؤامرات الرجعية الاردنية هو في وحدة صفوف جميع الثوريين في عموم فصائل المقاومة والرد على العنف الرجعي لابادة المقاومة بعنف وطني مسلح وارغام السلطات الاردنية على التراجع عن مواقفها المعادية للثورة الفلسطينية .

ان الجبهة الديمقراطية تؤكد ان وحدة فصائل المقاومة من خلال المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي الكفيلة بالحاق الهزيمة باعداء الثورة مهما تباينت مواقف فصائل المقاومة من مؤتمر جدة .

— البقية على الصفحة ١٥ —

بيان سياسي حول الاستقلال المزيف لقطر

اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجبهة الوطنية لتحرير عمان والخليج العربي البيان السياسي التالي :

أعلنت الدوائر الاستعمارية في لندن عن منحها الاستقلال المزيف لقطر في الحادي من سبتمبر ، كخطوة اخرى نحو ترتيب المصالح الاحتكارية في منطقة الخليج العربي .

وتاتي هذه الخطوة الاستعمارية بعد أن قدمت الاسرة العشائرية في الدوحة مراسم الولاء والطاعة الجديدة لطهران والرياض في زيارات متكررة لاخذ موافقة الحراس الجدد على المصالح الامبريالية على هذه الخطوة الجديدة .

ان الدوائر الاستعمارية ، تريد ان تحافظ على مصالحها بالدرجة الاولى في هذه المنطقة وقد وجدت ان افضل الطرق لتامين هذه المصالح الضخمة هو المحافظة على التجزئة التي خلقتها بين شعبنا وفتتته الى امارات هزيلة . واستمرار بقاء الاسر الاقطاعية مسيطرة على مقاليد الامور في هذه الامارات لتمارس شتى انواع التبذير للثروة الوطنية والارهاب العنيف ضد شعبنا في كل مناسبة . وتحاول الدوائر الاستعمارية ان تظهر للعالم وكأنها حريصة على مصالح شعبنا وتقدمه وهي ابعد ما تكون عن ذلك . فهذه المخططات الجديدة التي احاطتها الدوائر الرجعية والاستعمار بهالة من الانوار والدعاية الفارغة تهدف الى تمزيق المنطقة وتسليمها جثة ممزقة للحكم التوسعي الايراني العميل والحكم الكهنوتي الرجعي العميل في الرياض . ولقد توصلت الدوائر الاستعمارية لهذه الحلول المخزية بعد أن دفعت بعملائها في سائر المناطق الى افشال المخططات الاتحادية المشبوهة حيث اكتشفت في النهاية ان مثل هذه الاتحادات قد تخلق مناخا معاديا لمصالحها وبالتالي فان افضل الطرق هو استمرار التجزئة بين الشعب الواحد .

ان هذه الدويلات الهزيلة لا تملك اي شيء من مقومات الدولة ولا تستطيع أن تعيش الا بالمساعدات البريطانية كما هو الحال مع استقلال البحرين . كما أن شعبنا في حاجة ماسة لتقدمه الى هذه الملايين التي ستصرف بسخاء من اجل خلق دول مصطنعة لا مبرر لها الا في رؤوس المستعمرين الذين يحرصون على تمزيق الشعوب .

ان انطلاقنا من وحدة شعبنا وحقه في تقرير مصيره بنفسه بعيدا عن الدوائر الاستعمارية وعن الاسر الاقطاعية العميلة يجعلنا نرفض وبشدة هذه الاستقلالات المشبوهة وندينها ونعتبرها مناقضة لمصلحة وتطور شعبنا وتقدمه . ونعتبر كل مباركة لهذه الاستقلالات تكريسا للمخطط الاستعماري واسهاما فيه .

في الوقت الذي تعاني منه امتنا العربية من أمراض التجزئة والتمزق على مستوى وطننا العربي ، نرى الاستعمار البريطاني الذي لعب دورا كبيرا في ماساة شعبنا على امتداد الوطن العربي ، يضيف كيانات جديدة هزيلة لا تستطيع الا أن تكون بوقا للدوائر الاستعمارية وذنبا للدوائر الرجعية العربية ، وفي مخططه هذا يعمل على قلب الحقائق وتصوير الامور على غير حقيقتها .

فالاستقلالات المزيفة للبحرين وقطر وغدا للاتحاد السداسي ورأس الخيمة لا تخدم الا الدوائر الاستعمارية ولا ترضي الا غرور الاسر الاقطاعية العميلة . وستكون هذه الدويلات ، طابا للحكم التوسعي الايراني والحكم السعودي لقمع الحركة الجماهيرية في هذه المنطقة واخضاعها للمخططات الاستعمارية بشكل مستمر .

وشعبنا في قطر يعرف تماما الاسرة العميلة التى تتشدق بالهدية الزائفة التي قدمتها للشعب . فهذه الاسرة لم تقدم الا الارهاب والاستهتار بالشعب والتلاعب بمصالحه وبناء القصور الفخمة في طول قطر وعرضها . وهذه الاسرة لم تقدم للشعب الا مرتزقة السعودية عام ١٩٦٣ لتقمع انتفاضات الشعب باكمله . وجماهيرنا المكافحة في قطر تعلم أن هذه الاسرة تعتمد ليس فقط على الحراب البريطانية وانما أيضا على فلول الاخوان المسلمين والقوميين السوريين المتربعين في كل الدوائر الحكومية والذين يخدمون اسيادهم الانجليز بكل اخلاص .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي تشجبان هذه المخططات الاستعمارية الجديدة التي تكرس التجزئة وسيطرة الاسر الاقطاعية وترسيخ الهيمنة الاستعمارية باشكال جديدة . وتدعوان الى فضح هذه المخططات وتعريتها والوقوف بحزم امامها . كما ان الجبهتين تدعوان الدول العربية والمنظمات الدولية والدول الصديقة الى رفض هذه الدويلات المسند دون ان يتاح لشعبنا الحق في التعبير عن رأيه في كل هذه المخططات الاجرامية والى مساندة ثورة شعبنا الهادفة الى تحرير المنطقة وتوحيدها في ظل حكم وطني ديمقراطي موحد .

برقية

شخصيات فرنسية تبرق للملك حسين مطالبة بتحرير صالح رأفت وابو العبد والمعتقلين الاخرين

ارسل عدد من الكتاب والشخصيات والنواب الفرنسيين برقية للملك حسين طالبوا فيها باطلاق سراح صالح رأفت (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية) وابو العبد وبقية معتقلي المقاومة في سجون الاردن .

ومن بين الذين وقعوا هذه البرقية : جان بول سارتر ، سيمون دي بوفوار ، دانيال جيران ، وجاك بيرك ، ومونتان دوفانسان . ومن النواب : فرنسوا ميتران رئيس الحزب الاشتراكي ، وبير نوار رئيس لجنة الصداقة العربية — الفرنسية ووزير العدل السابق ، ودانيد روسي مستشار الجنرال ديغول في الشؤون العربية . وسبعة نواب اخرين .

زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات :

الدولة تؤمن أفضل شروط الاستغلال لمصلحة المصارف والقطاعات المتعلقة بها

كان لمرسوم زيادة الرسوم الجمركية ذي الرقم التاريخي ميزتان في الاخراج : الاولى هي في صاعقيته ، اذ جاء مفاجئا لجميع الاطراف التي يمسها (١) فاثار بذلك ردة فعل عنيفة وحادة لدى الطرف الذي نال منه القرار بصورة كبيرة ومباشرة ، والميزة الثانية هي في انفراد مركز وزاري واحد في تقريره ، مما ترك مجال المناورة والتراجع أمام الحكومة واسعا . فكأن المرسوم المذكور لا يستبعد في تقديمه لنفسه مشاريع التسوية التي يمكن أن تصل اليها الدولة مع التجار ، رغم تأكيدات وزير المال الصلبة على عدم التراجع عن القرار .

أهداف القرار الاقتصادية :

ياتي قرار وزير المال في سياق انتعاش آني شهدته السوق اللبنانية في الموسم السياحي الذي شارف على نهايته . كما أنه ياتي عقب أزمة مالية عالمية لم يكن التخفيض الفعلي للدولار سوى احدى نتائجها . ولما كان العجز المتوقع في الميزان التجاري لهذا العام يقرب من ثلاثة مليارات ليرة لبنانية، وحيث أن الاستيراد من الولايات المتحدة الاميركية يشكل ١٠ بالمئة من مجمل قيمة المستوردات اللبنانية من العالم ، فان القرار في جانب منه محاولة للحد من تفاقم العجز التجاري المستمر وللاستفادة منه في آن .

الى جانب ذلك هناك المشاريع المتعددة والكبيرة التي تكلف الخزينة أموالا لا بد من تامينها . خاصة وان بعض المشاريع بدأ بتنفيذه والبعض الاخر ينتظر أن ترصد المبالغ المطلوبة له . فالدولة اضطرت انتساهم بنسبة كبيرة من تكاليف الضمان الصحي . وهي قد باشرت العمل في مشروعين ماليين (بنك الانماء ومصرف الاسكان ..) حيث وظفت عشرات الملايين من الليرات . وهي على أبواب اقرار مشاريع انماء من طرقات عالمية وداخلية الى اقامة مدارس جديدة واستيعاب عشرات من الاف العاطلين عن العمل ، ناهيك بالخطة الخمسية التي كانت خلوة بيت الدين منذ اشهر لاجلها .. اذا أضيف لذلك كله مشروع موازنة السنة القادمة والذي يقدر قيمتها بزيادة على الموازنة السابقة تعادل نصف قيمتها مع الاخذ بعين الاعتبار ، تراكم السندات المتزايدة على الخزينة ، فانه كما يقول وزير المال « مفروض على الدولة أن تؤمن الاموال لتنفيذ كل هذه المشاريع وان جزءا من هذه الاموال يتم عن طريق زيادة

١ — لا ينتقص من ذلك ان كان بعض أقطاب حاشية العهد من التجار على علم مسبق بالقرار (وهذا ما ينفيه على كل حال جورج أبو عضل !)

الرسوم الجمركية . »

ولكن كلام الوزير لا يتوقف عند هذه الاشارة ، انما يلمح أيضا الى الحقيقة الفعلية للتدبير والى الدور الفعلي الذي تلعبه الدولة في ذلك . ماذا يقول الوزير ؟

« لازم نخلص من « سلوكان » (٢) لبنان الو وضع خاص (...) يجب أن ننهي كون هذا البلد دكانا ونبني دولة ووطنا . »

هكذا اذن ! وكذلك كان دائما : في الاقتصاد ليس للبنان وضع خاص ومتميز . انه خاضع لمنطق السوق الرأسمالية التي تحكمه ومنطق السوق العربية المتخلفة التي يساهم في استغلالها . أما في السياسة فهناك الطوائف وهناك الصغر والضعف والحياد .. الخ ..

لن نتوقف كثيرا عند هذه المسالة رغم اهميتها ، لنحاول تحديد اي وطن يريد أن يبني الوزير وأي دولة .

لما كانت الدولة اللبنانية ، كاي دولة أخرى ، لا تعكس فقط الوضع الاجتماعي لنمط انتاج معين ، بل تتمتع أيضا باستقلالية مميزة ، بحيث لا تشكل فقط « الخلاصة الرسمية » لمجتمع محدد بل أيضا المنظمة التي تقيم التوازن العام في النظام الاقتصادي — الاجتماعي الذي يفرزها ، فان المسالة الاساسية التي نتعرض لها هنا هي في تحديد الطرف المهيمن اقتصاديا الذي تبادر الدولة أو تتدخل لصالحه . هذه المسالة ليست عويصة الاشكال . فالوقائع والاحصاءات تشير الى هيمنة القطاع المصرفي على اقتصاد الخدمات ومن خلاله على اقتصاد البلاد . واذا اقتصرنا على مداخلات الدولة الاقتصادية في هذا العهد تقدم لنا أكثر من دليل على أن هذه المداخلات كانت تتم لصالح هذا القطاع . وهذا ما تؤكده التشريعات المالية المختلفة التي ظهرت مؤخرا والمشاريع المصرفية التي تبنتها الدولة (٣) . فالدولة اذن تحكم تدخلها مصالح البيوتات المالية والشركات

٢ — « سلوكان » : كلمة فرنسية تعني شعار .

٣ — راجع خاصة مقالات الحرية الاخيرة عن التعديلات على قانون النقد والتسليف وعلى مشروعي بنك الانماء ومصرف الاسكان ..

ممثلو التجار اثناء اجتماعهم لمناقشة المرسوم

المرتبطة بها ، ولا يشذ التدبير الجمركي الاخير عن هذا الحكم .

اذا كانت زيادة الرسوم لتامين الاموال لتنفيذ مشاريع الدولة ، فان القسم الاكبر من هذه المشاريع يقوم على تنشيط السوق المصرفية ودعمها كما المحنا انفا .

انما يبقى ذلك جانبا من عملية متكاملة يشكل التدبير الجمركي الاخير أحد اخراجاتها . هذه العملية تحاول الجواب على مشكلة فائض السيولة لدى المصارف . هذا الفائض الذي لا يمكن استثماره كليا تقريبا الا في مشاريع اقتصادية تتميز بانها مشاريع متوسطة وطويلة الاجل : في الصناعات المختلفة ومشاريع الدولة والبناء .. مقابل التخلي الجزئي عن الاستثمارات التجارية الموسمية والمتقلبة ، وهذا ما تسعى اليه الزيادات الجمركية الاخيرة .

فالزيادات هذه تلحظ نسبا مرتفعة على سلع تنتج محليا مثل مختلف انواع الالبسة والحقائب وسواها ... تصل احيانا الى ثلاثة أضعاف النسبة السابقة (الالبسة الداخلية : ٥٠ بالمئة بدل ١٨ بالمئة ...) . وفي الوقت ذاته لا تزيد كثيرا نسبة الرسوم على سلع تستعمل في الانتاج المحلي او تتعلق به (رفع الرسوم على الاقمشة الخام من ١٨ بالمئة الى ٢٥ بالمئة والمعادن الكهربائية من ١١ بالمئة الى ٢٠ بالمئة) .

من كل ذلك ترمي الدولة الى تخفيف أعباء المنافسة الاجنبية عن انتاج محلي يعاني ارتفاع كلفة انتاجه وضعف قدرته التنافسية ... يقبل بتكاليف الضمان الصحي وزيادة الاجور . فجاء التدبير الحكومي ساعيا لمعالجته ، وبالتالي الى ايجاد مجالات استثمار لاموال المصارف ، عدا عن ان ذلك يعفي الدولة من مساعدات الدعم التي كانت ملتزمة بها تجاهه ، والامكان تحويل هذه المساعدات الى مجالات استثمار للتوظيفات المالية العاطلة عن العمل .

وتنطلق زيادة الجمارك على النسيج الياباني المنشأ مثلا ... التسيج هو الصناعة الثالثة في البلاد ، وتعاني من المزاحمة العربية والاجنبية . والدولة اذ ترفع الرسوم الجمركية على

النسيج الياباني الى نسب تصل احيانا الى عشرة أضعاف النسب السابقة (ارتفعت رسوم نسيج الالياف التركيبية او الاصطناعية من ١٠ بالمئة الى ١٠٠ بالمئة) تعمل في الوقت الذي ارتفعت فيه ... ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار ، مما يرفع اسعار النسيج الياباني المستورد ويضعف قدرته على المنافسة مقابل النسيج اللبناني ، الذي يستفيد حتى الان بمختلف انواع الحماية والدعم التي يمكن التخلي عنها قريبا .

موقف التجار :

ما سبق قوله حول تأثير التدابير الجمركية على الصناعة يتناول جانبا من الموضوع الذي يكتمل مع الجانب الاخر الذي يطال التجارة .

فالدولة في تدخلها لتنمية قطاعات اقتصادية ثابتة الى حد ما تشكل منفذا لتوظيف الاموال المصرفية اكثر استقرارا واستمرارا تمس في الزيادات الجمركية التي فرضتها مصالح قطاع مهم في الاقتصاد اللبناني على علاقة وثيقة بالقطاع المصرفي المهيمن ويشكل احدى مجالاته الرئيسية .

والدولة تاخذ ذلك بعين الاعتبار فهي لم تمس هذا القطاع الهام الا جزئيا وبلطف . فتدابيرها لا تتناول سوى سلع محددة : اما كماليات او منافسة لصناعة محلية . وهي قد سارعت الى القول ان هذه التدابير ليست سوى « جزء بسيط من الضرائب الجديدة التي سيتم تعميمها .. » عن طريق جملة لاحقة من القوانين الضرائبية والتشريعية : ضريبة تصاعدية للدخل ، الغاء الاجازة المسبقة للاستيراد ، والغاء الدعم للصادرات ..

والتدبيران الاخيران يعنيان امرا واضحا اذا اخذ بعين الاعتبار السياق الذي تم فيه فرض الزيادات الجمركية ولم يغب عن الذهن الخلاف الحاد الذي ثار مؤخرا بين الصناعيين والتجار وانتهى بوعود الدولة للفريقين ، هذا الامر هو ان الدولة ... ان تؤمن الشروط الفعلية لحسم الصراع بين التجار والصناعيين لمصلحة اصحاب المصارف والشركات التمويلية المهيمنة .

ولكن ردة فعل التجار لم تكن جزئية او لطيفة . ووحدة ردة الفعل الشرسة التي جابه بها التجار الدولة انما تبين الاثر الفعلي لموقع قطاع التجارة الهام في الاقتصاد اللبناني . فهو عبر عدد من الاحتكارات الكبرى القائمة يسيطر على السوق التبادل سيطرة ثابتة والتجار حين يعلنون الاضراب يشلون الحياة في البلاد الى حد بعيد ، نظرا لتشابك العلاقات التي يقيمها قطاعهم مع السياحة والاصطياف والصناعة والزراعة المحليين بالاضافة الى القطاع المصرفي .

انما هذه العلاقات ليست علاقات هيمنة جميعها . فالقطاع التجاري خاضع في النهاية الى تسلط المصارف عليه . وهذا ما اشار اليه رد فعل بعض التجار الذين هددوا بالامتناع عن دفع سنداتهم للمصارف .. هذا التهديد الذي يتطابق مع تهديد المستوردين بعدم دفع السندات المستحقة لهم في مشكلة الدواء الاخيرة .

ولكن عملية المجابهة بين التجار والدولة ليست ازلية .

في معركة الدواء ، بانت حدود التصدي للمستوردين في ابعادها الفعلية : ... هؤلاء بالسوق العالية التي آزرتهم ، وتهديد التخفيض لسوق عربية واسعة يستورد المستوردون استهلاكهم الرحب لها ، مما ابرز ضرورة حل جذري للمسالة : التاميم ، بدونه يصبح تشجيع معركة الدواء نفخا في قربة غير مسدودة .

هنا تستعاد خطوط المجابهة بشكل مماثل تقريبا انما بغايات مختلفة وبصورة أوسع وأعنف (١) .

والتجار يعتمدون في هذه المجابهة على مواقع صلبة ومتينة يحتلها قطاعهم وعلاقاته في الاقتصاد اللبناني والارتباطات المختلفة التي تدعمه ، والدولة تعتمد على تمثيلها لقطاع اقتصادي مهيمن يدعم مواقفها ، ولو بالصمت كما يفعل حتى الآن ، ويجد فيها خير مركز قوة يمثل مصالحه ويغلفها بشتى انواع الدجل على الجماهير كما سنلاحظ بعد قليل .

ومن قوة المواقع ومناعتها يأتي عنف التحدي بين الفريقين وحدة المعركة . واذا كان بالامكان التنبؤ بوجهة انتهاء للمعركة التي غطس فيها الاقطاب من السياسيين والنواب ، والوجهاء من النقابيين وممثلي الاتحادات ، فليس بالمستبعد ان تكون نهاية المعركة تسوية تقوم على تعديل بعض المواد في المرسوم دون أن تمس جوهره والغايات المتوخاة منه .

الدجل الحكومي والتقاعس النقابي :

حين طلع التدبير الجمركي العتيد خرج على انه زيادة رسوم على « الكماليات » . وما لبث وزير المال أن أوضح متراجعا أن هناك أنواعا ثلاثة من السلع اصابها التدبير : سلع كمالية كالحلى والمجوهرات والفراء ..وسلع نصف كمالية بمعنى غير ضرورية كالويسكي وسلع يوجد في السوق انتاج محلي يضاهيها جودة ...

يمكن البقاء ضمن منطق الوزير وسؤاله عن سبب زيادة الرسوم على النوع الاخير ، او سؤاله عن تلك السلع التي لا تدخل في باب تصنيفه .

انما المسألة تبقى بحاجة الى مزيد من الايضاح .

هذا الايضاح لا ياتي كذلك من معالجة نسب الزيادات الطارئة ، انما من دراسة نسب الرسوم الجمركية على البضائع ، هذه النسب التي تفضح الطبيعة الطبقية للتدبير. ويجدر باديء ذي بدء تحديد نوع السلع التي اصابتها هذه الزيادات . فبمقابل التقسيم الذي خرج به الوزير للسلع ، يعتبر بيار الجميل ان « ليس في لبنان كماليات » . والسؤال الاساسي الذي يطرح نفسه هنا هو بالنسبة لمن يمكن اعتبار سلع كماليات وسلع اخرى من غير الكماليات ؟ واضح ان الاجابة على هذا السؤال يحدد اساس جدل الخلاف حول المسألة ويشكل مدخلا لمحاكمة لاحقة للتدبير الجمركي .

واذا اتخذنا مقياس الجماهيرية لسلعة ما ، امكننا القول بأن التدابير الجمركية اصابت نوعين من السلع : شعبية ونخبوية . فالخل وادوية الاسنان ومعاجين الحلاقة الخام وانواع الالبسة والاحذية والازرار .. جميعها سلع شعبية ، لمستهلكين من العمال والكادحين والبورجوازيين الصغار. أما الويسكي والفرو ودفاتر الشيكات والفضة واللؤلؤ والماس والاحجار الكريمة والبلاتين وسيارات الاستعمال الخاص فاننا نعتبرها سلعا للاستهلاك البرجوازي ما فوق المتوسط والنخبوي منه .

هنا اذا لاحظنا نسب الرسوم على البضائع الشعبية وجدنا انها ارتفعت من ١٨ الى ٥٠ بالمئة على الامشاط ومن ١٨ الى ١٠٠ على الفوتوكوبي ، والى ٧٥ بالمئة على معاجين الحلاقة .. بينما لم تتجاوز الرسوم على اللؤلؤ ١٠ بالمئة وارتفعت من ٢ الى ٩ بالمئة على الماس ومن ٧ الى ١٥ بالمئة على سيارات مخصصة للاستعمال الخاص ..

هذه المقارنة تعني أن الرسوم الكبيرة تناولت السلع الشعبية الاستعمال بينما بقيت رسوم السلع الفخمة والنخبوية متدنية جدا..

ولكن الجماهير العمالية لم تتاثر فقط بزيادة الرسوم الجمركية ، بل ان ارتفاعا اكيدا في اسعار مختلف الحاجيات التي تستهلكها سيطرح القيمة الفعلية لاجورها على بساط البحث من جديد . فهناك سلع سوف ترتفع اسعارها نظرا لزيادة الرسوم على موادها الاولية : ارتفاع اسعار الصحف والكتب والدفاتر نتيجة زيادة الرسوم على الورق ...

وهناك الاثر المضاعف للزيادات الجمركية . فهي تجبر المستوردين على توظيف اموال اكثر للحصول على نفس الكمية من السلع . مما يطرح ضرورة استرداد ارباح الاموال الجديدة الموظفة . وهذا يدفع التجار الى رفع أسعار البضائع المتأثرة بالتدبير — او سواها — للحصول على مردود التوظيفات المالية الاضافية .

كما أن ارتفاع الحد الاعلى لاسعار البضائع المتداولة يدفع الحد للادنى لاسعار البضائع الاخرى نحو الارتفاع ايضا .

هكذا تتعرض الجماهير الشعبية والعمالية لارتفاع في مستوى المعيشة لا تستطيع اجورها الهزيلة اللحاق به .

وهكذا ترد الدولة على المطالب العمالية والشعبية . اذ يأتي هذا التدبير وما يستتبعه من اثار في الحين الذي تطالب فيه جماهير العمال ونقاباتهم بتخفيض الايجارات وتأمين الدواء والتعليم ..

والدولة اذ عجزت عن المضي في معركة الدواء الى نهايته كما لمستها نقابة الصيادلة : تأميم الدواء ، تدير ظهرها لجملة المطالب العمالية الاخرى وتعمل لصالح أصحاب المصارف تحت ستار زيادة الرسوم الجمركية على « الكماليات » .

ومطلب الضرائب التصاعدية على الدخل كما يدعو اليها كثير من « التقدميين » والمرجعيين يمكن الدولة ان تنفذه — وهذا شبه اكيد قريبا — . هذا المطلب رغم اهميته يضع المسألة في اطار مشوه . اذ أن المشكلة الاساسية هي في كيفية تصريف هذه الاموال المحصلة ولخدمة من توظف .

ان سياسة الدولة الاقتصادية تؤكد على أمر واحد لم يكن مرسوم ١٩٤٣ الا تعبيرا ملتويا عنه : ان ما يسمى بالاقتصاص من الغني هو لمصلحة الاغنى ومصلحة طبقة الاغنياء من أصحاب المصارف والشركات المالية والتجارية والمصانع الكبيرة ، ان الاموال التي تجنيها الضرائب المختلفة تعود لتخدم بصورة افضل مصالح الطبقة الاقتصادية المهيمنة عبر مشاريع الدولة : في خطتها الخمسية ومجالات الاستثمار التي تؤمنها ، وفي الطرقات والتلزيمات التي تستدعيها ، وفي المصارف ذات الودائع المتوسطة والطويلة الامد لخدمة القطاع الخاص ورعاية ارباحه ...

ان الانتهاء من دوامة الاستغلال المريعة لجماهير العمال والكادحين لا يمكن أن تتم الا بتحطيم جهاز الدولة القائم واستبداله بآخر يمثل اوسع الجماهير الشعبية .

أين النقابات من هذا كله ؟؟

تجاوز الصيادلة النقابيين في مبادرتهم للمطالبة بتأميم الدواء . وكانوا بذلك يدافعون عن مصالحهم الخاصة والكلية .

وتجاوزت الاطراف السياسية التقليدية من نيابية وغيرها القيادات النقابية في تصدر معركة الرسوم الجمركية ، حيث هذه النقابا في مواقع لا تمكنها من تمييز مطالبها ومصالحها ولا تتيح لها امكانية المبادرة او القيادة .. ذلك أن مثل هذه المعارك ذات افق سياسي يعجز العمل النقابي في حدوده الحالية عن استيعابه واستنجاز رد ملائم عليه .

ان مثل هذه المعارك لا يمكن أن يخوضها باسم مصالح العمال والكادحين الا حزب هؤلاء العمال والكادحين الثوري وتنظيماته النقابية والجماهيرية .

١ — المفارقة تكمن في محاولة اقتطاع قسم من أرباح طائلة يجنيها التجار ليس لتخفيض اسعار سلع جماهيرية (الدواء) انما لزيادة دخل الخزينة لمصلحة البيوتات المالية (التدابير الجمركية الاخيرة على السلع التي سميت « كماليات ») .

حكاية البطاقة الصحية ونشاط الدولة "الخيري"

تنشط المؤسسات الرسمية والاجهزة هذه الايام بالترويج للبطاقة الصحية وتعتبرها سلاح « ذوي الدخل المحدود » ضد المرض . وتساعدها في ذلك أوساط الحركة الاجتماعيه التي عقدت مع وزارة الصحة اتفاقا لمنح هذه البطاقات في مختلف المناطق اللبنانية للذين يطلبونها من الاهالي .

ويعتبر مشروع البطاقة الصحة حلقة في سلسلة المشاريع المتوجهة الى الطبقات الشعبية ، بدءا بالضمان الصحي وانتهاء بقرار تخفيض سعر الادوية التي تهدف الى الايحاء بأن جهود العهد منصبة للتخفيض عن كاهل الطبقات الفقيرة ، وتحقيق رغباتها ، وتأمين احتياجاتها للتطبيب المجاني . وليس ذلك سوى محاولات يائسة من جانب النظام لعزل القوى التقدمية التي تناضل في سبيل مطالب الكادحين عن جماهيرها . ويعتقد المسؤولون واهمين أنهم سينجحون في اقناع الطبقات الشعبية الكادحة أنهم لا زالوا صالحين لرعاية أمورهم اليومية ، ويشكل هذا الاقناع خطوة أولى لتفكيك الالتفاف الشعبي حول القوى التقدمية واليسار في معاركها المطلبية التي ظهرت بوضوح خلال المعارك المطلبية .

ما هي حقيقة البطاقة الصحية ؟

جاء في الدعاية التي تنشرها الحركة الاجتماعية للمشروع ، ان منافع البطاقة تكمن في أنها ستخول حاملها الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية التي تؤمنها وزارة الصحة العامة وسائر المؤسسات الاهلية ، ومنها المستوصفات ذات المنفعة العامة ! وانها ستؤمن لحاملها الحق في التطبيب والدواء والتصوير الاشعاعي والاستشفاء والعمليات الجراحية مجانا ! وذلك بابراز البطاقة في المستوصفات الرسمية !

وتعطى هذه البطاقة للاسرة ما عدا أفرادها الذين هم فوق سن ١٨ سنة ، هؤلاء يعطون بطاقة صحية فردية .

أما كيف ستمنح فعن طريق مكتب الدراسات والابحاث في الحركة الاجتماعية الذي يقوم ببحث اجتماعي للتعرف على الاوضاع السكنية والعائلية والديموغرافية لكل طالب للبطاقة ! ولتحقيق ذلك يقوم زهاء ٦٠٠ محقق ورئيس فرقة من قبل الحركة الاجتماعية بزيارة القرى والمستوصفات لشرح المشروع ودعوة الاهالي للاشتراك فيه ، بعد دفع رسم « رمزي » قدره ٣ ليرات لبنانية «كمساهمة في نفقات المشروع».

القوى التقدمية والبطاقة الصحية

ان الوعود التي يغدقها مشروع البطاقة الصحية ، والمنافع التي يرسمها للمواطنين كثيرة ومغرية ، فاذا ما علمنا أن مستوصفات وزارة الصحة العامة العاملة اليوم في لبنان عاجزة ومقصرة عن القيام بما تطلبه منها جماهير الطبقات الكادحة على صعيد التطبيب والحصول على الدواء فقط ، يشاركها في هذا العجز المستوصفات الاهلية الموجودة ، فكيف ستستطيع أنتقوم بأعباء ووعود جديدة يفرضها عليها قانون جديد ؟ اننا نؤكد عجز المؤسسات الحالية عن تنفيذ هذا المشروع . فهي لم تحرك ساكنا حتى الان لتثبت جديتها العملية في أنها ستحققه . رغم أن المشروع والاشتراكات تنهال على مكتب الدراسات والابحاث في الحركة الاجتماعية منذ ثلاثة أشهر فليس هناك ما يوضح ماذا سيستفيد الذين حصلوا على البطاقة الصحية من منافع ، فلا الدواء توفر ولا الاجهزة الاشعاعية وجدت ..

ان الرسم المفروض باهظ بالنسبة للكادحين. فالليرات الثلاثة المطلوبة تشكل عبئا على كاهل كثير من الناس . ورغم ذلك فالحصول على البطاقة الصحية لا يلغي رسم المعاينة عند كل زيارة للمستوصف (نصف أو ليرة لبنانية واحدة) .

المنزلقات المنتظرة

ستنجح الحركة الاجتماعية في دفع الجماهير الكادحة للحصول على البطاقة الصحية عن طريق الجهاز البشري الكثير العدد الذي يشترك في الحملة لتوزيع البطاقات الصحية ، ولانتشارهم في معظم الاراضي اللبنانية ، لكنها ستعجز عن دفع وزارة الصحة العامة لتحقيق التزاماتها حيال المشتركين : من تأسيس لمستوصفات جديدة واستيعاب المنتسبين المرضى في المستشفيات الرسمية، أو حتى تمكن المستوصفات العاملة حاليا من مواجهة ضغط الحاصلين على البطاقات الصحية للتطبيب . معنى ذلك أن جهاز الدراسات والابحاث في الحركة الاجتماعية ، اذا عجز عن القيام بدوره ، يكون قد اشترك في حملة تضليل للمواطنين خاصة الطبقات الكادحة ، واقنعهم بدفع اشتراكات مقابل لا شيء .. فيتحول الى جهاز تبشيري للدولة والنظام يهلل لهما لانه تورط ، فوسع أعماله وكثرت الالتزامات والعقود التي وقعها مع المؤسسات الرسمية .

٢ — قد يعتقد الكادحون أن الحصول على البطاقة الصحية سيكون حلا لمشاكلهم الصحية وتطبيبهم .

٣ — ستجد وزارة الصحة العامة والحركة الاجتماعية أنفسهما أمام وضع لا تستطيعان التحكم به عندما يبلغ عدد المنتسبين كبيرا لان التحضير لايفاء التعهدات والوعود التي نثرتاها . لم يبدأ بعد .

المهمات المطلوبة

— ان تتولى القوى التقدمية فضح نظام البطاقة الصحية لانه ليس حلا عمليا لمسالة غلاء التطبيب وكلفته المرتفعة التي ترهق كواهل الطبقات الشعبية ، بل هو تغطية سياسية لهذه المسالة الى جانب أنه مدخل الى تضليل هذه الطبقات وفكرة ارتباطها بقواها التقدمية تمهيدا لعزلها وضربها .مع التأكيد أن مكاسبه لن تتعدى توزيع البطاقات ليس الا ، وسيعجز عن تأمين التطبيب للمنتسبين لان عددهم سيزيد عن امكانات المستوصفات العاملة حاليا .

— ان تسعى جماهير الكادحين الى الغاء رسم المعاينة المفروض عند كل زيادة وانتوزع البطاقات الصحية مجانا على من يطلبها من الاهلين .

— ان تقوم القوى التقدمية حيث وجدت بتنظيم الحاصلين على البطاقة الصحية تمهيدا لخوض معركة تحقيق المكاسب الوهمية والمنافع النظرية التي وعد بها قانون البطاقة الصحية.

ان التطبيب المجاني مكسب هام اذا استطاعت الجماهير الشعبية انتزاعه ، ولن يتم لها ذلك الا اذا انتظمت في لجان القرى والارياف لتلاحق المنافع الموعودة من البطاقات الصحية وتحققها ، لان التنظيم والضغط هو الضمانة الوحيدة لتحقيق التطبيب المجاني وليس الحصول على « البطاقة الصحية العائلية » سوى خدعة تخدر الكادحين وتوهمهم أن الدولة مهتمة بأمرهم . فلنحصل عليها ولننتظم في لجان القرى ولنناضل لاجبار المسؤولين على تحقيق منافع البطاقة الصحية عمليا .

حول مؤتمر حركة الوعي

نمو حركة الوعي مؤشر لتطور التيار المطلبي والوطني
شعار "الديمقراطية المتقدمة" ومضامينه التكنوقراطية الاصلاحية

يمكن تعريف حركة الصراع الطبقي والوطني باعتبارها تتجه نحو تجريد العلاقات الاجتماعية السائدة من ملابساتها « الايديولوجيه » ، وبالتالي ضرب هذه العلاقات . ومن جهه اخرى فهي تنحو باتجاه احداث تغييرات في البنيه الفوقية — البنى السياسيه — التنظيمية ، والبنى الثقافية والدينيه — طابعها تاكيد التمايزات ذات المضمون المطلبي او الطبقي المباشر كنقيض للعلاقات السابقة .

في البلدان المتخلفة لا تصطدم هذه الحركة بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فحسب ، وهي علاقات غير متبلورة اساسا ، بل ، وربما بحدة اكبر ، مع العلاقات ما قبل الرأسمالية التي توفر الدعامة الاقوى للبنى الاقتصادية القائمة . بذلك فهي تصطدم بالبنى العشائرية والعائلية والطائفية ، وبالوجود الشكلي للبنى البرلمانية الهامشية التأثير .

في انعكاسها على مختلف الطبقات تتخذ هذه العملية اشكالا ومضامين متنوعة تتأثر ، ولو تبعا للظروف المحددة ، بالطبقة المعنية نفسها: الطبقة العاملة ، البرجوازية الكبرى ، البرجوازية الصغيرة . الخ ..

ضمن هذا السياق يتبع الواقع اللبناني ، عبر تطورات الحقبة القريبة الماضية ، تتبع عدد من الظواهر والمؤشرات ذات المغزى الاكيد :

— النمو الواضح للحركة الطلابية ، الثانوية والجامعية . وذلك من حيث اتساعها وشمولها لفئات اوسع او من حيث نضاليتها والمضامين التي حملتها .

— ظاهرة التململ التي عرفتها الطبقة العاملة وقطاعات المستخدمين والبروز « المفاجيء » للطبقة العاملة كفقرة ذات تاثير اجتماعي (التهديد بالاضراب العام ١ شباط ، ٢٥ أيار ، معركة الدواء ..) .

— الصراعات التي عرفتها ، بصورة متفاوتة ، عدد من الاحزاب خاصة الحزب القومي السوري (وحتى الكتائب) .

— التوجه القمعي الواضح للنظام خلال الفترة الاخيرة عبر سلسلة من الاجراءات العملية مضافا اليها منحى تصريحات رئيس الجمهورية واجهزة الاعلام .

— في هذا الاطار يأتي الكلام عن ظاهرة « حركة الوعي » كظاهرة جديدة وذات مغزى يتعدى المجال الطلابي .

وكانت حركة الوعي قد عقدت مؤتمرها السنوي الثالث في أوائل هذا الشهر وتضمن جدول اعمال المؤتمر نقاش اربع تقارير : السياسي والاقتصادي والتربوي والداخلي ونقتصر هنا على التعليق على مواد التقريرين الاولين .

يتضمن التقرير السياسي تحليلا للاوضاع العالمية والعربية واللبنانية . بالنسبة للوضع العالمي يقول تقرير الوعي تظهر المرحلة الراهنة عمق التناقض بين الاشكال الايديولوجية المطروحة والمضامين الاقتصادية والستراتيجية للنزاع السياسي العالمي « ... » فالنزاع السياسي العالمي يقوم اساسا بين اجهزة حكم بالغة النمو في مناطق معينة من العالم ، استطاعت أن تحقق تكثيفا تقنيا وعسكريا لا مثيل له .

ويصل التقرير الى استنتاج أساسي « من هنا ، يخسر المد الايديولوجي ويخف أثره التطبيقي في تقرير السياسة الداخلية والخارجية للبلدان المتطورة .. »

هذا الاستنتاج يتكرر ، بصيغة أخرى لدى تناول الوضع العربي . فالتقرير يركز على « حالة الفشل التي انتهت اليها محاولات التغيير المتعددة وعدم استطاعتها احداث التحولات الفعلية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية » ليصل الى القول « فوراء الشعارات المتناقضة التي تصدر عن الاتجاه الدكتاتوري العسكري والاتجاه الدكتاتوري الوراثي تتوطد الاتجاهات الدكتاتورية العربية على اختلاف مضامينها الشكلية في ممارسة تسلطية شديدة التشابه.»

يوضح هذا العرض عنصرا أساسيا من عناصر ايديولوجية الوعي . فتحليل الوضع العالمي بالاخص (وكذلك الوضع العربي) لا ينطلق من اعتبار هذا الوضع كلا متكاملا يؤثر في التحليل اللبناني المحدد . بل يقدم اجابة ضمن الصراع الفكري والايديولوجي المطروح باستمرار طلابيا (بالاضافة الى طرحه لبنانيا وعربيا) . ذلك يفسر لماذا يبدو التقرير وكانه يقتصر على رصف غير محكم لظواهر غير مترابطة .

وهو يجسد أحد أشكال التعبير عن عنصر أيديولوجي محدد هو عنصر « الترفع عن الايديولوجيات . » فاذا كانت الصين « نتقارب » مع الولايات المتحدة واذا كانت الانظمة العربية « التقدمية » تتقارب مع الانظمة العميلة ، فلا فائدة اذا من الكلام عن الايديولوجيات أو عن اليمين واليسار ، وبالتالي فانه ينبغي اسقاط التقسيم الطبقي للمجتمع .

هاجس التقرير أي خليفته الموضوعية هي اليسار . في ذلك اشارة الى القوى والاتجاهات المتقدمة التي أعطت حركة الوعي هامشا تتواجد ضمنه . الرد هنا ليس الرد اليميني التقليدي ، بل محاولة تجاوز اليسار (لفظيا) الامر الذي يؤدي الى الوسطية والى الطابع الليبرالي . الترفع الايديولوجي — الذي يستتبع رديفه — « الوعي » التكنوقراطي المتصنع للنظرة العلمية — هو أحد العناصر الثابتة والاساسية في أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . وبرغم كل محاولات التحيز تجد حركة الوعي نفسها ملتقية مع منظر اخر للبرجوازية الصغيرة هو محمد حسنين هيكل.

بالاضافة الى ذلك يشير هذا القسم من التقرير الى مسالة هامة . هنا يتم « اغفال » ظاهرة الامبريالية اغفالا شبه تام . وبرغم عدد من الاشارات الخجولة فالامبريالية غير موجودة وهي لا تستعبد البلدان المتخلفة كما أن فشل حركات التفسير في هذه البلدان أمر لا صلة له بالامبريالية . نتيجة ذلك اعطاء صورة مشوهة للوضع — مشوهة لانها مجزأة — واعدام الطابع الوطني التحرري للصراعات المحلية . بذلك تدخل الوعي ضمن ظاهرة الطابع اللاوطني للبرجوازيات الصغيرة في البلدان المتخلفة في ظروف محددة . وبذلك يتضح عجز فكر حركة الوعي ، عجزه وطنيا بالاخص ، بالضبط لانه يقع ضمن أطار الوعي الذي تحدده الامبريالية نفسها .

كيف تفهم الوعي الوضع اللبناني ؟ يتركز نقد الوعي لهذا الوضع ضد « الفوضى والتفاوت والاستغلال والبدائية في استعمال الموارد » . وانطلاقا من هذا النقد يتم التحليل . فدور الوساطة بين المنطقة العربية والغرب الامبريالي يرده التقرير الى موقع لبنان الجغرافي . والدور نفسه يتحول الى عمليات تجارية عادية ومشروعة . فطبيعة الامبريالية من حيث كونه حلقة ضرورية لنهب المنطقة العربية غائبة تماما . الاعتراض ليس سياسيا بل هو « تكنوقراطي » بحت : لقد ولد هذا الدور قطاع خدمات متضخما ومنكشفا . والانكشاف يتضمن اخطارا كبيرة. اذا ، ينبغي تنمية القطاعات الاخرى وخاصة الزراعة والصناعة لجعل الاقتصاد اللبناني أكثر « عقلانية » . واذا كانت الحجة « عقلانية » فانها تتجاهل الطابع الطبقي لسيطرة قطاع الخدمات والقوى الطبقية المستفيدة منه ، هذه القوى التي يستحيل التصنيع الفعلي الا على أنقاضها . ونتيجة ذلك الغاء الطابع « الصراعي » من المسالة .

من الناحية الاجتماعية يحدد التقرير نقائص النظام على أنها « سوء توزيع الثروة وفقدان العدالة على مستوى المناطق » مستعينا باحصاءات بعثة ايرفد . وفي هذا المجال ، تندرج الاعتراضات ضمن سجل الاعتراضات البرجوازية الصغيرة الاصلاحية التي سبق أن عبر عنها عدد من « المفكرين الشهابيين » . هذه الاعتراضات التي بقيت وتبقى لفظية في غياب القوى الطبقية القادرة على حملها .

ويستمر المنحى الاصلاحي لحركة الوعي ، ويزداد تبلورا ، لدى تناول دور الدولة . والاعتراضات هنا معروفة ومكررة . وهي تنسجم مع بداية الازمة التي يشهدها النظام والتي تتطلب تدخلا أكثر عقلانية وأكثر فعالية من جانب الدولة يحول دونه سيطرة الاقطاع السياسي عليها والمفهوم السائد لدورها .

انطلاقا من هذا التحليل تصل الوعي الى اطلاق شعار « الديمقراطية المتقدمة » . وقد بينا أنه ينحل الى عدد من العناصر التكنوقراطية الاصلاحية الليبرالية التي تنطلق من موقع البرجوازية الصغيرة ووعيها للامور .

تبقى مسالتان ينبغي الاشارة اليهما :

فتقارير الوعي عامة تخلو من « الانعزالية اللبنانية » المصريحة والتقليدية التي تميز الايديولوجية اللبنانية . وبرغم انه يحل مكانها ما يمكن تسميته « الانعزالية الطبقية » أي رفض حركة التحرر العربية بواقعها الراهن والتنصل منها ، فان ذلك يبقى موقعا متقدما لفكر حركة الوعي ولو نسبيا . وهو مؤشر الى النتائج التي أفرزها الصراع الوطني في المنطقة العربية ولبنان خلال السنوات الاخيرة.

من جهة أخرى ، تركز الوعي على ضرورة التنظيم النقابي والسياسي لمختلف « القطاعات والقوى » . وهي تعتبر الاداة النقابية كوسيلة عمل أساسية في تدرج الضغط الديمقراطي . ذلك أيضا يشكل نقطة متقدمة في فكر حركة الوعي ، من ناحية مبدئية . فالممارسة هي محك امكانية التزام قوى برجوازية صغيرة محددة بمثل هذا الطرح المتقدم .

بيان للاتحاد العام لطلبة اليمن والاتحاد العام لطلبة المغرب

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة اليمن والاتحاد الوطني لطلبة المغرب البيان التالي :

يعبر الاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن عن تاييده المطلق لنضالات الشعب والطلبة المغاربة ، ضد الحكم الرجعي العميل في المغرب ، ويدين بكل قوة وشدة القمع المنهجي ضد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وكافة القوى التقدمية . كما يدين الاحكام الصادرة في حق مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ويطالب بالغائها فورا والافراج عن مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكافة المعتقلين السياسيين .

يحيي الاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن مساعي ومساهمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في اطار اللجنة التحضيرية لوحدة الحركة الطلابية العربية من أجل ايجاد حركة طلابية يمنية موحدة ، كجزء من نضاله ومساعيه لايجاد حركة طلابية عربية موحدة .

يعبر الوفدان عن تأييدهم المطلق للثورة الفلسطينية ، ويشجبان عمليات التصفية ومحاولات خنق الثورة الفلسطينية التي ينفذها الحكم الرجعي العميل في الاردن . يشجب الوفدان كل التحركات الاخيرة التي توجت بأسلوب الوساطة ، الرامي في حقيقته الى شق حركة المقاومة الفلسطينية ، واحتوائها ، على حساب المصلحة الحقيقية للثورة الفلسطينية .

يؤيد الوفدان تأييدا مطلقا نضال شعب الخليج العربي المحتل وكفاحه المسلح بقيادة فصيلته الطلائعية الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل . كما يشجبا كل المخططات الامبريالية والرجعية ، الرامية الى تطويق الثورة واقامة الكيانات المزيفة . يوجه الوفدان نداءهما الى كل المنظمات الطلابية التقدمية والهيئات الديمقراطية العالمية التقدمية الى المزيد من التضامن الفعلي مع الثورة المسلحة الصاعدة في الخليج العربي المحتل ، والعمل على رفع ا عصار الاعلامي عنها .

يعبر الوفدان عن تضامن الطلبة المغاربة والطلبة اليمنيين مع الثورة الارتيرية ضد النظام الاوتوقراطي الاستعماري الاثيوبي وحليفته الصهيونية والامبريالية من اجل الاستقلال الوطني .

الازدواجية في كلية التربية

الحل هو في افادة كل الطلاب من امتيازي المنح والتعيين

في كل سنة ، يطرح موضوع كلية التربية على بساط التداول ، وذلك لوضعها « المميز » ولطبيعة الدور الذي تؤديه بين مجموعة الكليات التعليمية الاخرى .

فكليات العلوم والاداب والتربية ، تمنح جميعا نفس الاجازات : الرياضيات ، العلوم ، التاريخ .. ومع هذا كله ، يبقى لكلية التربية امتيازان اساسيان لا يفيد منهما طلاب الكليتين الاخريين : المنح الدراسية ، والتعيين بعد التخرج .

ولعل وجود هذين الامتيازين هو الذي يفسر موقف الحركة الطلابية حتى الان من هذه الكلية : التمسك بها والصراع ضد كل المؤامرات التي تستهدف وجودها (هو صراع في الاساس من أجل بقاء نظام المنح ..) ولكن هذا الصراع اتخذ حتى اليوم ، طابعا سلبيا بمعنى أن الحركة الطلابية كانت دائما تهرع الى مواقعها « الدفاعية » كلما بدأت تحركات معينة تطرح مسالة وجود الكلية ، أي أنها كانت تدافع عن وجود الكلية لانها تؤمن الامتيازين المذكورين . ولم يتخذ التحرك الطلابي يوما ، طابعا « هجوميا » أي المطالبة بتعميم المنح وتعميم فرص التعيين ، فتصد بذلك محاولات ضرب مكتسبات النضال الطلابي والاسلوب الاخير هو الذي ينبغي اعتماده ، سيما وأن المسالة بدأت تطرح بشكل أكثر الحاحا ، فمع احتدام ازمة الخريجين بات موضوع الازدواجية بين الكليات التعليمية الثلاث يشكل مشكلة فعلية : خريجو كليتي العلوم والاداب لا يجدون عملا ، خريجو التربية يلزمون الدولة — بعقد معها — بتعيينهم ، أو احتلالهم الاولوية في التعيين . يضاف الى ذلك أن طالب العلوم والاداب قد يقضي لدراسة الشهادة نفسها سنوات اضافية لا يتكبدها الطالب في كلية التربية ، وذلك لعدم امكانية تأمين التفرغ والحضور اليومي ، بسبب الاضطرار لتامين الوضع المعيشي (عدا مشكلة البرامج وأنظمة الامتحانات طبعا ..)

كيف جوبه هذا الوضع ؟ لقد بادرت الدولة الى طرح مسالة بقاء كلية التربية ، فدعت الى الغائها بحجة فقدان الاعتمادات الكافية ، وهي في ذلك تخفي رغبة في القضاء على مكسب اساسي فرضه النضال الطلابي نفسه : نظام المنح . وبالفعل فقد واجهت الحركة الطلابية هذه الخطوة ، ولكن من مواقعها الدفاعية المعروفة : اي الدفاع عن نظام المنح . ولم يطرح يومها مطلب ذا مدى أبعد لخنق المحاولة ، كمطلب تعميم المنح تدريجيا على الطلاب في الجامعة ، تبعا للدخل العائلي .

أما أساتذة كلية العلوم ، فكان لهم موقف يصب في النهاية في مجرى مشاريع الدولة . وقد تجلى ذلك قبل حوالي ثلاث سنوات ، فعندما قام طلاب كلية التربية يطالبون بزيادة المنح ، دعت ادارة العلوم ، الطلاب في كليتها لعدم التضامن مع « منافسيهم » على التعيين ! أي أنها صورت المعركة على أنها بين الطلاب أنفسهم وطالبت يومها بالغاء الكلية ، باعتباره هو الحل الجذري لازمة التخرج ! ولكونه يساهم في رفع المستوى التعليمي في الكليات الاخرى ! (وذلك بان تصرف اعتمادات كلية التربية على الكليات الاخرى) وذلك مهما تكن المترتبات، وليس أقلها أهمية : اختفاء المنح والقضاء على كل امكانية لاعادة فرضها من جديد ، لان فرض تعميمها فعلا ، انما يكون بالانطلاق على قاعدة ما هو مؤمن ...

أما حركة الوعي ، « جبهة الشباب اللبناني » ، فقد قدمت رأيا في هذا الصدد، سنحاول في سياق هذا المقال ، الاشارة الى عواهنه . فلقد انتهى المؤتمر الذي عقدته الحركة الى موقف من كلية التربية ، صدر فيما بعد بشكل قرار عن اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية . يأتي في حيثيات القرار ما مؤداه : « .. ان اي تاخير في ايجاد حل جذري لمشلكة الازدواجية سيكون له النتائج الخطيرة على الصعيد الطلابي .. » فما هو هذا الحل « الجذري» .

« يقسم التدريس في كلية التربية الى مرحلتين :

١ — الحلقة الاولى ، ومدتها سنتان تعليميتان ، يضاف اليهما سنة كفاءة تربوية لمرحلة التعليم التكميلي ، وشرط الدخول الى هذه المرحلة ، هو البكالوريا الجزء الثاني ، بالاضافة الى النجاح في مباراة تجري لهذا الغرض ، مقدار المنحة ٢٥٠ ل. ل.

٢ — الحلقة الثانية ومدتها سنتان وشرط الدخول اليها هو الاجازة التعليمية والنجاح في مباراة تجري لهذا الغرض ، ويعطى الناجحون اجرة استاذ ثانوي في بدء تدرجه (٥٠٥ ل. ل.) شرط أن يمنع تعيين أي أستاذ ثانوي ما لم يكن متخرجا من هذه الكلية .

٣ — الحلقة الثالثة : يلحظ وجود فرع خاص لتخريج المتخصصين في سائر فروع التربية : الموجهين والمرشدين والمفتشين والمتخصصين في علم النفس التربوي ، وعلم الاجتماع .... »

يحاول اصحاب هذا المشروع العمل ضمن الواقع دون تغييره أو حتى تخطيه ، وهذا ما يؤكده الخلاف مع حركة الوعي على معنى « الجذرية » !. وهم اذ يحاولون القضاء على الازدواجية ، يكرسونها عمليا : فالمشروع لا يقدم فهما جديدا لدور كليتي العلوم والاداب اللتين ستستمران في منح الاجازات التعليمية، سوى انه على حملة هذه الاجازات أن يمروا عبر « نفق » اسمه « كلية التربية » .. مرة

— البقية على الصفحة ١٥ —

التعليم المهني — مشكلة طلاب الديكور الداخلي في المهنية العاملية :

انسداد ابواب التعليم ومجالات عمل غير مؤمنة ورخيصة

فوجيء طلاب صف الديكور ، الذين نالوا شهادة البكالوريا الفنية الجزء الاول ، بقرار المدرسة المهنية العاملية بعدم فتح صفوف للمرحلة التالية ، أي للبكالوريا الفنية الجزء الثاني تخول حاملها دخول الجامعة . عمليا وجد هؤلاء الطلاب أنفسهم أمام حلين :

١ — لا يسمح لهم بدخول الجامعة لمتابعة تخصصهم ، ولا يسمح لهم بمتابعة تعلمهم الثانوي . فهم مضطرون الى تغيير فرعهم ومحاولة الدخول في تخصص اخر في التعليم المهني . وذلك يقتضي النجاح في امتحانات الدخول المرحلية (امتحانات تجري للانتقال من البكالوريا الفنية الجزء الاول الى البكالوريا الفنية الجزء الثاني) . وبما انه ليس هنالك برنامج موحد للتعليم المهني ، فهؤلاء غير مؤهلين للنجاح في تلك الامتحانات على الارجح .

لقد اصبح واضحا ان امتحانات الدخول هذه انما وضعت لاجبار اعداد متزايدة من الطلاب للنزول الى سوق العمل ومنعهم من متابعة التعليم . ان طلاب صف الديكور ليسوا وحدهم الذين يتعرضون لانسداد أبواب التعليم امامهم ، رغم أن مشكلتهم برزت أكثر حدة من غيرهم من طلاب باقي الفروع . ان لجان العمل الطلابي قد أدركت خلال اضرابات السنة دور الامتحانات المرحلية ورفعت الغاءه مطلبا رئيسيا لها . سيظل هذا المطلب المعبيء الاساسي لقوى الطلبة المهنيين ، الذي تزداد ضرورة الحصول عليه يوما بعد يوم .

٢ — اما الطريق الثاني أمام طلاب صف الديكور ، فهو النزول الى سوق العمل الخاص . طبعا مجالات العمل في فرع الديكور الداخلي هي جد محصورة . فان وجد أحد هؤلاء الطلاب عملا فان أجره سيكون رخيصا . لان طلاب العمل في مجال ضيق كهذا كثيرون : حوالي ٢٥ تخرجوا هذه السنة من العاملية اضافة اليهم خريجون من مدارس أخرى . يضاف اليهم خريجو معهد الفنون الجميلة قسم الديكور . في المقابل الطلب على هكذا عمال هو قليل جدا .

ان قانون العرض والطلب الذي يحكم السوق الرأسمالية يعلمنا : انه كلما كثر العرض يقل سعر البضاعة . وما يفعله هؤلاء الطلاب انما هو عرض لبضاعتهم (قوة عملهم) . في هذه الحالة تكون أجورهم بائسة .

هنا أيضا يبرز من خلال اضرابات السنة الماضية : ان هذه المشكلة تتعلق بكل طلاب وخريجي التعليم المهني . وهذه المشكلة تتعلق بسياسة مديرية التعليم المهني . هذه السياسة ترمي الى انزال اعداد كبيرة، قليلة التقنية وضيقة الاختصاص، الى سوق العمل بقصد اغراق هذه السوق باليد العاملة البائسة الاجور .

ان مطلب ايجاد الكادر للشهادات المهنية وفرض احترامه وايجاد عمل لكل خريج هو ضرب لسياسة مديرية التعليم .

ان طلاب صف الديكور الذين بدأوا حملة اعلامية من اجل طرح مشكلتهم على الرأي العام . ان لجان الطلبة والخريجين المهنيين اذ تدرك أن مشكلتهم هذه هي مشكلتنا العامة . فانما تدعوهم للاشتراك معها من أجل : ازالة الحواجز امام متابعة التعليم المهني ومن أجل ايجاد عمل ضمن الكادر لكل الخريجين .

الفلاحون الفقراء في البقاع يبدأون النضال ضد شكل جديد للاستغلال : المحاصصة الرأسمالية

لقد حاولنا في هذه المجلة أكثر من مرة تبيان المشاكل الناجمة عن تغلغل الرأسماليه في الريف اللبناني وحدود تحويلها لعلاقات الانتاج فيه . ولعل أهم ما في الامر تتبع الطريقة التي ينفذ فيها رأس المال عبر العلاقات شبه الاقطاعية السائدة ويتكيف معها . نتيجة لذلك يتولد نمط جديد من استثمار الارض يأخذ شكل المحاصصة ، سنتعرض له في هذا التعليق .

المحاصصة التقليدية والجديدة

لنشدد أولا على استمرار الملكيات الواسعة نسبيا حيث تملك اسر شبه اقطاعية عددا من القرى ومساحات واسعة من الارض . فآل سكاف يملكون عميق وال اده عانا وال بسترس منطقة عانا . وتبلغ مساحة أراضي ال سكاف حوالي ٧٠ الف دونم ، وال اده حوالي ٤٠ الف . يضاف لهم ال النابلسي الذين يملكون حوالي ٨٠٠٠ دونم في المرج .

في السابق كان هؤلاء الاقطاعيون يقدمون اراضيهم للمحاصين عبر الوكلاء على أساس المرابعة أو غيرها . ولكن مع بروز الفلاحين الاغنياء — القادرون على ضمان الارض من البك — أخذ الملاك الكبار يضمنون أراضيهم لهؤلاء الفلاحين الاغنياء الذي يقوم بعضهم بحفر الابار ومد القنوات ويضمنونها بدورهم للفلاحين أو يعطونهم اياها على أساس المحاصصة . بناء على ذلك ارتفعت اكلاف الضمان . فبعد أن حفرت الابار الارتوازية في أراضي ال اده وصل ضمان الدونم الى ١٥٠ ل. ل.

الا أن الظاهرة الجديدة التي أخذت تغزو البقاع ، وعلى الاخص البقاع الاوسط ، تقوم على تجميع الاراضي على صعيد الاستثمار مع المحافظة على تفتتها على صعيد الملكية . هذه الظاهرة الجديدة تفترض ملكية رأس المال وبالتالي الالات والابار .

يتولى ضامن كبير استئجار عدد من الملكيات الصغيرة ويكون منها مشروعا زراعيا . يدور المشروع حول بئر ارتوازي أو أكثر . في المقابل ، يتولى الضامن اعطاء الاراضي الى أصحابها ليفلحونها على أساس علاقات المحاصصة . هذا الشكل هو أقرب أشكال المحاصصة للاستثمار الرأسمالي . وهو احدى المحاولات التي يقوم بها رأس المال لفك الحجر الذي يفرضه عليه تفتت الملكية الزراعية في هذا البلد .

أما شكل المحاصصة هنا فيكون مناصفة في العادة . يقدم الضامن المري ويشترك بدفع نصف اكلاف السماد والحراثة والمكبريت والادوية الزراعية ، في حين يدفع الفلاح النصف الاخر بالاضافة الى اليد العاملة (التي تصل أحيانا الى ٧٠ بالمئة من مجمل اكلاف الانتاج).

في ظل هذه العلاقات المستجدة ، يدخل مئات الفلاحين الفقراء تحت هيمنة الاستغلال الرأسمالي بكامل أشكاله . وقد بدأوا ينظمون المعارضة ضده . وفيما يلي احدى العرائض التي تعرض مظالمهم ومطالبهم :

عريضة فلاحي الحصة

نحن فلاحي الحصة والفلاحين الفقراء في منطقة البقاع نرفع اصواتنا الى الراي العام اللبناني عارضين عليه وضعنا البائس مطالبين بانصافنا من الاستغلال الشديد الذي عانينا وما نزال نعاني منه من قبل الشركات والتجار وأصحاب المشاريع والاقطاعيين الكبار الذين يمارسون تجاهنا ابشع أنواع السرقة المواضحة في جميع نواحي علاقتنا واياهم أولا : العلاقة مع الشركات والتجار :

١ — الادوية والسماد وسائر المواد الزراعية : هناك غش وتلاعب واضح بالاسعار وارتفاعها ، حتى ان أرباحهم تصل الى مئتين بالمئة .

٢ — الديون : بحكم حاجة الفلاح الى الدراهم لزراعة أرضه يضطر الى الاستدانة. ولكن المرابي لا يكتفي بمعدل الـ ١٢ بالمئة المفروض من الدولة بل ان قيمة الفائدة التي ينالها منا تصل ما بين ٢٠ — ٩٦ بالمئة سنويا .

ثالثا — التلاعب والاستغلال بسعر البذار: يشتري التجار منا الانتاج بسعر زهيد في نهاية الموسم وعندما نضطر لشراء البذار يفرضون علينا أسعارا مرتفعة جدا (يشترون منا مثلا كيلو الفاصوليا في نهاية الموسم بـ ٥٠ — ٧٥ قرشا ويبيعوننا اياه كبذار بـ ١٥٠ — ٢٠٠ قرشا الكلغ) .

ثانيا — : علاقتنا بالدولة :

١ — ان الدولة تتآمر مع التجار فلا تضع حدا لاحتكار المواد الزراعية أو لاستغلالنا بواسطة الديون وتصريف الانتاج .

٢ — ان الدولة تفرض رسوما جمركية مرتفعة على أسعار المواد الزراعية : فالاسمدة الازوتية تصل الضريبة عليها الى ٣٥ بالمئة أما الفوسفاتية فتصل الى ٦٦ بالمئة اضافة الى ٥٠ ليرة على سعر الطن زيادة عن سعره في السوق العالمية .

٣ — الدولة تفرض علينا ضرائب مرتفعة بينما تترك التجار يتهربون من دفع ضرائبهم.

ثالثا — : العلاقة مع أصحاب المشاريع :

١ — علاقة الحصة : ان صاحب المشروع لا يدفع الا اكلافا بسيطة (ضمان الدونم ٢٠ — ٣٠ ليرة مع نصف تكاليف السماد والادوية والكبريت والصناديق والاكياس) بينما يدفع الفلاح زيادة تكاليف اليد العاملة التي تصل الى ٧٠ بالمئة من مجمل التكاليف . وعند الانتاج تكون الحصتان متساويتين . (يكون الفلاح قدم ضعفين أو ثلاثة أضعاف التكاليف) .

٢ — صاحب المشروع يجبرنا على استلام السماد والكبريت والبذار منه ويفرض علينا اسعارا مرتفعة جدا (يشتري كيس الكبريت بـ ١٥ ليرة ويبيعنا اياه بـ ٢١ ليرة ...)

٣ — : عملية البيع :

أ — النقل : يجبرنا صاحب المشروع على نقل البضاعة بسيارة يستأجرها بـ ١٠٠ ليرة لبنانية يوميا يحملها ٥٠٠ طرد . ندفع ثمن أجرة كل طرد ٥٠ قرشا . فيحقق يوميا ربحا قدره ١٥٠ ليرة .

ب — الرجعات : لا يسمح لنا بالاطلاع على الرجعات ، الا في نهاية الاسبوع أو في نهاية الموسم ، وهو يفرض علينا وضع الانتاج في محل معين للخضرة حيث يتآمر مع صاحب المحل في تزوير الرجعات أو يعطيه صاحب المحل رجعات بيضاء يملأها كما يريد .

ج — الصناديق : يشتري صاحب المشروع الصناديق الفارغة بـ ٣٠ — ٤٠ قرشا ويبيعنا اياها بـ ٦٥ — ٧٥ قرشا أو يشتري هو الصناديق ، الصندوق الفارغ بـ ١٢٥ قرشا ويؤجرنا اياه بـ ٢٥ قرشا يوميا .

نحن فلاحي الحصة والفلاحين الفقراء وتجاه هذا الموضع نعرض مطاليبنا التالية :

١ — انشاء تعاونيات زراعية تساهم الدولة في قسط كبير من رأسمالها تقوم بعملية استيراد الاسمدة والادوية والبذار وسائر المواد الزراعية وبيعها للفلاح بسعر الكلفة ، وكذلك بيع المحصول الزراعي بأسعار محدودة لضرب استغلال التجار وتأمين مراكز لبيع الخضار .

٢ — تخفيض اسعار السماد والادوية وسائر المواد الزراعية وضرب الاحتكارات .

٣ — اجبار بنك التسليف الزراعي على اقراض كافة الفلاحين سواء كانوا مالكين أم غير مالكين .

٤ — زيادة حصة الفلاح المحاصص في الانتاج حسب طريقة الحصص المتبعة . ففي عملية المناصفة نطالب بزيادة حصصنا الى ٦٠ بالمئة مع نفس التقديمات .

٥ — ان الوسيلة لتحقيق هذه المطالب هي في انضمامنا الى اللجان الفلاحية لتأسيس اتحاد لعموم فلاحي البقاع .



على هامش تخبط الدولة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

المطلوب تطبيق ضريبة الدخل التصاعدية

لا تزال الضجة قائمة حول المرسوم الماضي بزيادة الضرائب الجمركية على حوالي ١٥٠٠ صنف مستورد من السلع المختلفة .

الدولة بررت هذا المرسوم بادعائها بانه يتناول الكماليات فقط وبانه جزء من خطة شاملة لاعادة النظر بالنظام الضرائبي وارسائه على اسس عادلة .. والفئات الشعبية ذات الدخل المحدود ثارت على الزيادة لان قسما كبيرا من السلع التي تناولها لا يجوز تصنيفها بانها من الكماليات فضلا عن كون هذه الرسوم الجديدة من الضرائب غير المباشرة التي تتناول أعباؤها الرأسمالي الكبير الذي يربح الملايين والعامل الكادح بنسب واحدة .. والتجار أعلنوا اضرابا مفتوحا ضد الزيادة معتبرينها تدخلا من الدولة التي تحمل راية الدفاع عن « نظام الاقتصاد الحر » من شأنها أن تؤدي الى تخفيض حجم السلع والمواد المستورده وبالتالي تضييق مجالات أرباحهم الفاحشة ولو بنسب ضئيلة . ووقف الصناعيون بقوة الى جانب مرسوم زيادة الرسوم باعتبارها فعلا تخدم مصالحهم وتؤدي الى زيادة نسب الارباح التي يجنونها من جراء حماية انتاجهم في وجه المزاحمة الاجنبية وتوسيع آفاق ترويج هذا الانتاج في السوق المحلية .

الواقع ان مرسوم زيادة الرسوم الجمركية ليس سوى حلقة أخرى من سلسلة التخبطات التي تقع فيها الدولة في محاولتها الفاشلة التصدي للازمة التي تواجهها والتي تتصف بابعاد اقتصادية واجتماعية . وليس صحيحا أبدا ما تدعيه الدولة بلسان وزير المالية الياس سابا من أن هذه الزيادة الجديدة في الرسوم الجمركية هي جزء من خطة شاملة ترمي الى تحقيق « العدالة الضريبية » . فالزيادة هي من نوع الضريبة غير المباشرة التي تتحمل عبئها بصورة أساسية الفئات الشعبية الكادحة وذات الدخل المحدود . وقد أصبح معروفا أن الدولة بتركيبها الطبقي تلجأ دائما الى هذا النوع من الضريبة غير المباشرة بغية زيادة موارد خزانتها دون ان تمس مباشرة مصالح الطبقة الرأسمالية التي تستأثر بثلثي الدخل الوطني تقريبا .

يقول وزير المال في مجال رده على معارضي مرسوم زيادة الرسوم أن الدولة اللبنانية تمارس انفاقا عصريا بموارد متخلفة ، وبانها بحاجة الى مزيد من الموارد المالية لتنفيذ مشاريع أساسية ذات طابع انمائي واجتماعي .. ولكن العمل على « عصرنة » الدولة ، حتى في ظل نظام الحكم الرأسمالي، يقتضي أعادة النظر بصورة جذرية بالنظام الضرائبي السائد بحيث يقتضي العمل على تأمين موارد الخزينة بصورة أساسية من الفئات التي تستأثر بغالبية الدخل الوطني ، وهؤلاء لا تزيد نسبتهم عن الـ ١٨ بالمئة من مجمل السكان . وقد اعترف الوزير نفسه في احدى ندواته التلفزيونية بأن هذه الفئات التي تجني الارباح الطائلة لا تدفع عن دخلها سوى ضريبة هزيلة وذلك وفقا للكشوف الوهمية عن أرباحها التي تعتمدها دوائر الجباية في وزارة المال دون تدقيق .

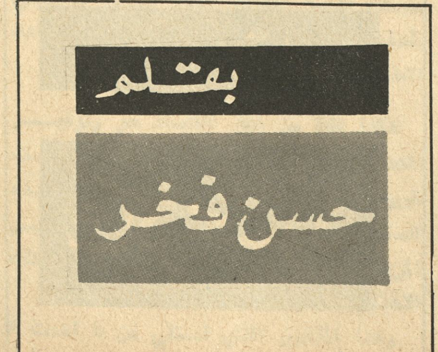
ان أي خطة لاصلاح النظام الضرائبي على أساس توزيع أعباء الضريبة التصاعدية على الدخل مع التشدد في تحديد أحجام الدخل الحقيقية للفئات الرأسمالية والحؤول دون لجوئها الى وسائل الخداع والتضليل لاخفاء أرباحها الحقيقية .

المجدير بالذكر أن ضريبة الدخل التصاعدية في الدول الرأسمالية العصرية التي يريد وزير المال أن يقتدي بها تصل الى نسبة عالية جدا . ففي بريطانيا تصل الى ٩٢ بالمئة وفي أميركا ٩٢ بالمئة وفي فرنسا ٦٥ بالمئة .

وتغذي الضريبة غير المباشرة موارد الخزينة بحوالي ٦٠ بالمئة بينما لا تزيد نسبة الضريبة المباشرة عن ٢٠ بالمئة وحتى الضريبة المباشرة في لبنان على هزالها لا تستجيب لمقتضيات العدالة الاجتماعية . ذلك أن حوالي ثلث هذه الضريبة يدفعها العمال والمستخدمون من ذوي الدخل المحدود ، كما يدفع حوالي الثلث كذلك المحرفيون وأصحاب المهن الحرة، وتدفع الشركات الكبرى وكبار التجار ورجال الاعمال والبنوك ثلث هذه الضريبة فقط .

وتبعا لهذه الوقائع فأن القوانين الضرائبية النافذة في لبنان لا تفرض على فئات الرأسماليين التي لا تزيد عن الـ ١٨ بالمئة من السكان سوى ٧ بالمئة من موارد الموازنة على الرغم من كون هؤلاء ينعمون بحوالي ثلثي الدخل الوطني .

وقد كشف مرسوم زيادة الرسوم الجمركية مرة اخرى وجه الدولة الطبقي المتعارض مع مصالح الجماهير الشعبية الكادحة . فقد تضمنت لائحة السلع التي تناولتها الزيادة ووصفت بأنها كمالية أصنافا ليست كمالية وتستهلك القسم الأكبر منها الفئات الشعبية مثل الاقمشة وأواني المطبخ والمائدة ومعاجين الحلاقة والاسنان الخ .. وقد رد وزير المال لدى سؤاله عن هذا الموضوع بأن هذه الفئات لا تستهلك هذه المواد « الكمالية » .. وهذا القول ينطوي على نظرة طبقية خطيرة تجاه الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة ذات الدخل المحدود التي تناضل من أجل تحسين أوضاعها المعيشية . فامعان الدولة في المضي برفع معدلات الضرائب المباشرة يؤدي الى ضرب مطامح هذه الفئات نحو رفع مستوى حياتها وبالتالي الامعان في افقارها واستغلالها . وهذا مما يفسر وقوف هذه الفئات ضد مرسوم زيادة الرسوم الجمركية وضد كل زيادة ضريبية مهما كان نوعها لانها تصيب بصورة رئيسية هذه الفئات في مواردها المحدودة .



ولو كانت الدولة فعلا جادة في أعادة النظر بالنظام الضرائبي على « أسس عادلة » لكانت حصرت زيادة الرسوم فقط بالسلع التي هي فعلا كمالية واستعمالها محصور تقريبا بالفئات الرأسمالية . أما الحجة التي ساقها وزير المال من أن هذه الزيادة هي في مصلحة الصناعة الوطنية فهي لا ترضي الفئات الشعبية لان ليس ثمة ضمانة ضد لجوء الصناعيين الى رفع أسعار انتاجهم بصورة اعتباطية بعد تأمين الحماية لها لا سيما وان الدولة لا تمارس ، بل هي ليست قادرة على ممارسة أي دور لتحديد الاسعار وضبطها طالما أن قانون العرض والطلب الرأسمالي هو الذي يحكم تحديد أسعار مختلف أنواع السلع .

الياس سابا

والطريف أن الدولة أقدمت على هذه الخطوة فور قيامها بتخفيض أسعار الادوية بنسب زهيدة تتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ بالمئة وبعد عدة أشهر من صدور مرسوم بزيادة بدل غلاء معيشة على أجور العمال والمستخدمين بنسبة ٥ بالمئة . وبذلك فهي تأخذ باليسار من هذه الفئات الشعبية أضعاف ما أعطته باليمين ، الامر الذي يستدعي طرح قضية زيادة الاجور مرة أخرى وبنسبة تتفق مع الزيادة الجديدة في أعباء تكاليف المعيشة . ومن المفيد أن نذكر في هذه المناسبة أن أجور العمال والمستخدمين ارتفعت وفقا للزيادات المقررة رسميا خلال السنوات العشر المنصرمة بنسبة ٣٧ بالمئة فقط ، بينما ارتفعت تكاليف المعيشة في الفترة نفسها بنسبة تفوق كثيرا هذا الرقم .

وكما أن استيفاء الضرائب يتم وفقا لمنطلقات طبقية حيث تراعى مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، فأن انفاق موارد الموازنة يجري كذلك تبعا للاسس نفسها . فمن الواضح لدى مراجعة أبواب الموازنة خلال السنوات العشر الماضية مثلا أن المبالغ التي انفقت على المشاريع الانمائية هزيلة جدا بينما تهدر عشرات الملايين على أبواب غير مجدية . ولا تزال حتى الان عشرات القرى محرومة من المدرسة الابتدائية والطريق والكهرباء ومياه الشفة فضلا عن المستوصف والطبيب ، وكل عام يبقى أكثر من ١٠٠ ألف ولد بدون مدرسة نتيجة عدم وجود أماكن لهم في المدارس الرسمية .

وفي العام الماضي اعترف مصدر في وزارة المال بأن عدم تشدد دوائر الجباية في استيفاء ضريبة الدخل وحدها ، وحتى وفقا للمعدلات المتدنية المعمول بها ، يحرم الدولة من حوالي ١٣٠ مليون ليرة سنويا . والمعروف أن حجم ضريبة الدخل المحققة حاليا تزيد قليلا عن الستين مليونا . وفي تقدير بعض الخبراء أنه يمكن جباية أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة سنويا في حال تطبيق نظام ضريبة الدخل التصاعدية .

ان العلة في تخبط الدولة في محاولتها التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة كامنة في عجز الطبقة الحاكمة عن ولوج طريق الحلول الصحيحة ، وايثارها العمل على تحميل الجماهير الشعبية أوزار أزماتها . فكلما تفاقمت صعوبات هذا النظام لجأ أكثر فأكثر الى تشديد استثمار فئات العمال والفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود وارهاقها بمزيد من الضرائب والاعباء .



عمان - الخليج العربي

مطالب الجماهير بين الحراب البريطانية والوعود القابوسية الفارغة

أشرنا في عدد ماض الى الانتفاضة العماليه في سلطنه عمان . فيما يلي تحليل مفصل لهذا الحدث .

في المفاتح من سبتمبر خرجت المظاهرات العمالية الجماهيرية الواسعة في مطرح متجهة الى مسقط في أعنف حركة اضرابات شهدتها عمان . وضمت هذه المظاهرات والاضرابات الالاف من العمال العمانيين رافعة مطاليبها العادلة في زيادة الاجور ، تخفيض الاسعار ، تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال ومساواتهم بالعمال الاجانب ، الحد من استخدام العمال الاجانب ، القضاء على البطالة ، الوفاء بالوعود التي طرحتها السلطة للعمال الذين تركوا أعمالهم في امارات النفط ورجعوا الى مسقط بعد مجيء القابوس .

وتكتسب هذه الحركة العمالية أهميتها البالغة بعد مرور ١٤ شهرا على الانقلاب البريطاني الذي شهدته مسقط في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ من عدة نواح :

فهي المتظاهرة الاولى التي يحتشد فيها الالاف من العمال والعاطلين عن العمل الذين قدموا الى مسقط سواء من عمان الداخل أو العمانيين الذين تركوا أعمالهم في امارات النفط . وهذه المجاميع يجمعها بالتالي أكثر من مطلب ، حيث يطلب العاطلون توفير العمل في حين يطلب العمال بتحسين كبير لشروطه وأوضاعه .

كانت المظاهرات التي شهدتها السلطنة طيلة الفترة الماضية تقتصر أما على عمال النفط حيث لا يزيد عددهم عن ١٠٠٠ عامل او عمل القواعد البريطانية في صلالة وام القوارف ومصيرة . أو سائقي التاكسي الذين أضربوا نتيجة لزيادة أسعار البنزين في مطلع هذا العام . أو المواطنين العاملين في الجيش والذين يقومون باضراب نلو الاضراب نتيجة للمعاملة اللاانسانية التي يلقاها الجنود من الضباط الانكليز .

غير أن المظاهرات الاخيرة قد شملت قطاعات واسعة من الجماهير ، حيث شملت ليس فقط العمال المياومين وانما الحرفيين والباعة المتجولين والعاطلين عن العمل وأيضا قطاعات واسعة تضررت من غلاء المعيشة والفساد المتفشي في الجهاز الاداري .

السمة الثانية لهذه التحركات الجماهيرية هي طابع العنف الذي اتخذته وبالتالي صداه السياسي . فبعد محاولات متكررة قام بها العديد من المجاميع العائدة من امارات النفط لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد أن رفض عبد الله الطائي مقابلة هذه المجاميع والتهرب من العمال المتضررين ، حتى لا يغضب اصدقاءه التجار ، كما أن هذه التحركات قد جاءت بعد سلسلة من المماطلات والوعود التي وزعها قابوس على الجماهير وبعد أن أعطت هذه الجماهير للحكم القابوسي ما يكفي من الوقت لاثبات نوعيته واختلافه عن حكم سعيد بن تيمور وقدرته على التصرف المستقل بعيدا عن توجيهات الضباط والمستشارين البريطانيين .

لقد أتت هذه الحركة العنيفة بعد سلسلة من المظاهرات والاضرابات السلمية التي كانت السلطات البريطانية تقمعها بالعنف وتفرض عليها حصارا اعلاميا مكثفا أو تجمدها بالوعود والرسائل من القابوس نفسه يدعو فيها العمال الى الهدوء والسكينة . وتجد هذه الرسائل بعض الاذان الصاغية من العناصر المتذبذبة ومكسري الاضرابات ومن دغدغتهم وعود القابوس . الا أنه بعد كل هذه الفترة وجدت الحركة العمالية والجماهيرية أن هذه السلطة العميلة لا تمثلها ولا تسمع لمطاليبها وليس أمامها لتحقيق مطاليبها سوى العنف لمواجهة العنف الاستعماري ولفرض مطاليبها على السلطة .

لقد استعمل المتظاهرون العصي والهراوات والخناجر والحصى . بمعنى اخر كل ما يملكون من أدوات الدفاع عن النفس في وجه العنف البربري الذي تتبعه السلطات ضد أية حركة مطلبية . وليس من الصدفة أن تعمد هذه الجماهير الى اتباع العنف . لقد تعلمت طيلة العام الفائت من السلطة هذا الاسلوب ومن طريقتها في مواجهة الحركة العمالية في سيح المالح والفهود حيث كانت لا تتورع عن استعمال كل أساليب القمع ضد العمال المتظاهرين والمطالبين بحقوقهم المشروعة . كما أن هذه الجماهير قد تعلمت طيلة عام من الاسلوب البربري الذي تعتمده السلطات البريطانية في ظفار حرب الابادة التي تشنها على جماهير المنطقة لسحبها عن الثورة .

وكعادة السلطة الاستعمارية عمدت الى كل الاساليب لقمع الحركة العمالية والجماهيرية . لقد أغلقت أبواب مسقط . ومن سخرية التاريخ أن هذا الاسلوب الذي تتبعه السلطات البريطانية قد استعملته مرارا في تاريخ عمان . فعندما تثور القبائل الوطنية في عمان وتحرر معظم المنطقة وعندما تصل الى مسقط ، لا تجد السلطات البريطانية الا اغلاق أبواب مسقط وانزال الجيش البريطاني للدفاع عنها . هذه المرة استعملت الطائرات الهيلوكبتر لالقاء القنابل المسيلة للدموع بالاضافة الى الجيش الذي أرسلته لصد المتظاهرين حيث سقط شهيد واحد واعتقل ٤٩ مواطن حسب الرواية الرسمية .

السمة الثالثة هي ردود الفعل العنيفة ذات المغزى السياسي الذي اتبعته السلطات البريطانية . فبعد فشلها في قمع التظاهرات ، أعلنت عن قرار حظر التجول في مسقط ومطرح ونواحيها معيدة الى الاذهان أساليب سعيد بن تيمور الذي فرض حظر التجول ليلا طيلة عهده في بعض المناطق . ورغم قرارات حظر التجول والتهديدات من الاذاعات الا أن الحركة المطلبية كانت تنفجر بشكل عفوي يوميا . ولم تجد السلطة خيرا من احالة القضية بأكملها الى لجنة لدراستها و « تحقيق المطاليب العادلة » منها .

في هذه المرة ، اتخذت السلطات الاستعمارية قرارا قد تعممه على كل منطقة عمان ، وهو حظر حمل السلاح في مسقط ومطرح . من المعروف أن العماني يفخر بالسلاح الذي يجب أن يحمله . ولا يعد رجلا من لا يحمل سلاحه !! وهذه ظاهرة تعود الى طبيعة المجتمع وعلاقاته القبلية والاجتماعية . الا انها في المرحلة الراهنة وفي الظروف الحالية تشكل خطرا بالغا على السلطة . ومن هنا ارادت السلطة ان تختبر ردة الفعل لدى الجماهير بانتزاع سلاحها في مناطق معينة من أجل تعميمه على كل منطقة تلوح فيها تباشير تحرك جماهيري .

هذه البادرة خطيرة جدا . ويجب مقاومتها . فالسلطات الاستعمارية تدرك جيدا الاخطار التي تحيط بها من جراء تسلح الجماهير وحملها للسلاح بشكل مستمر وقد حاولت طيلة احتلالها للمنطقة أن تنزع السلاح من الجماهير الا أنها لم تنجح الا في امارات النفط وبقيت عمان « السلطنة » متحدية قرارات المستعمرين حتى رضخوا للواقع الذي فرضته الجماهير . الا أن الاحداث الاخيرة قد بينت لهيوا ولدمان وخطورة امتلاك الجماهير للسلاح فبالاضافة الى قدرتها للدفاع عن نفسها ، فهي قادرة على التصدي بالعنف للعنف الاستعماري . ومن يحمل الخنجر قد يحمل أيضا المسدس والقنبلة وحتى المدفع الرشاش . ان هذا المخطط الذي يطل برأسه من مسقط يجب احباطه قبل ان تجد السلطات نفسها قادرة على تنفيذ بقيته في سائر عمان .

ما هي المطاليب التي رفعتها الحركة الجماهيرية ؟ وكيف حاولت السلطة العميلة أن تواجهها طيلة السنة الماضية حتى انفجرت بشكل واسع في مطلع أيلول .

قبل مجيء قابوس بأسبوع انفجرت الاضرابات في الفهود ، في شركة نفط عمان حيث تركزت مطالب العمال بالامور التالية :

١ — زيادة الاجور ومعادلتهم بالعمال الاجانب الذين يعملون في نفس المهنة .

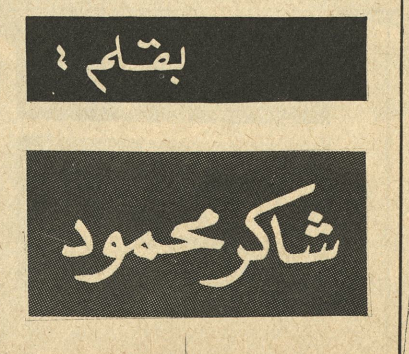
٢ — تقليل ساعات العمل حيث كان العمال يشتغلون أكثر من ٤٨ ساعة في الاسبوع .

٣ — تحسين ظروف العمل خاصة وان العديد من العمال يعملون بعيدا عن عائلاتهم ويعيشون في أوضاع اجتماعية سيئة حيث لا تضمن لهم الشركة المأكل ولا الملبس ولا السكن وانما يدفعه العمال من أجورهم البسيطة .

وبعد أن استلم القابوس الحكم في مسقط ارسل تويني بن شهاب والي مسقط الى الفهود ومعه رسالة من السلطان يطلب فيها من العمال أن يكفوا عن اضرابهم وان يحيلوا قضيتهم الى القابوس وسيعمد هو الى التفاهم مع الشركة لتحقيق مطاليبهم .

وكان هذا الاسلوب واحدا من الاساليب التي اعتمدتها السلطة العميلة لكسب تاييد وتضليل الطبقات الشعبية وفئات السكان المختلفة بعد مسرحية قابوس . ومن الطبيعي في تلك الظروف السياسية والتهريج الواسع وبعد توقف العمل المسلح الذي قامت به الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، لم يكن أمام الاضراب العمالي الا الاستجابة لوعود القابوس لتكشف بالملموس قدرة العهد الجديد على تحقيق مطاليبها التي رفعتها .

غير أن هذه المطاليب قد وجدت لها أدراجا واسعة في دواليب المخابرات البريطانية التي لم تجد فيها الا دليلا على وجود المخربين وسط العمال وضرورة دس المخبرين وسطهم لكشف هذه العناصر .



بعد تسعة أشهر شهدت الفهود اضرابات استمرت لمدة أسبوعين لترفع نفس المطاليب القديمة وتضيف اليها مطاليب جديدة ولدتها الظروف السياسية والاجتماعية التي خلقتها الظروف الجديدة التي طرأت على السلطنة بعد ٢٣ يوليو ٧٠ . الا أن العمال أصروا هذه المرة على ضرورة تحقيق مطاليبهم التي لا تحتمل التاجيل . فلم تجد السلطات الاستعمارية الا العنف لقمع الحركة العمالية دون أن تحقق أي مطلب من مطاليبها . واكتفت ايضا بوعود للعمال بأن الحكومة ستشكل لجنة لدراسة مطاليبهم !!

المطاليب الجديدة التي رفعها العمال كانت ثمرة للاجراءات الديمقراطية التي اعتمدتها السلطات طيلة العهد القابوسي :

فتحت شعار الاقتصاد الحر وضرورة الدفاع عنه وفتح المجال واسعا للعمانيين ، وجد التجار الهنود وتجار الساحل المجال واسعا للمضاربات في مسقط . هؤلاء التجار الذين عرفوا كيف يستفيدون من الاوضاع الجديدة ليحصلوا على أرباح فاحشة بأسرع وقت .

ولم يجد طارق — في رده الجميل لتجار الساحل — سوى تخفيض الضريبة على الواردات من ٢٥ بالمائة الى ٧ بالمائة حتى لا تكون دبي أفضل من مسقط وحتى يكون هناك انفتاح واسع على الهند . ومن ناحية أخرى غيرت الحكومة العملة فلم يجد التجار طريقة أفضل من التلاعب بالحسابات لجني المزيد من الارباح . وارتفعت الاسعار نتيجة لتغيير العملة ٢٥ بالمائة حيث اعتبر التجار أن الروبية تساوي ١٠٠ بيزة في حين أنها تساوي ٧٥ بيزة من الريال البوسعيدي . (لقد اتخذ التجار هذا الاجراء حتى لا يحدثوا ارباكات في حسابات المستهلك) ورغم تخفيض الضرائب الا أن سياسة « الانفتاح » والاقتصاد الحر التي أعتمدتها السلطات ، قد فتحت المجال واسعا للتجار للتلاعب بالاسعار الى حد مذهل .

كما أن المقاولين والذين هم بالدرجة الاولى من الهنود وتجار الساحل لم يجدوا أحسن من هذه الفرصة : فالحكومة قد طرحت بعض المشاريع وقد أعطتها للعديد من الشركات الالمانية الغربية والانكليزية بالدرجة الاولى . وهذه الشركات تعتمد على المقاولين لتمويلها بالعمال اليوميين للفوائد العديدة التي تجنيها من وراء هذا الاسلوب .

لم يجد المقاولون افضل من العمال الاجانب ، اغلبيتهم من المسحوقين الهنود والباكستانيين وخاصة من جوادر (1) لتمويل هذه المشاريع بالايدي العاملة . فالمقاول يوفر الايدي العاملة مقابل مبلغ تدفعه الشركة يبلغ ضعف الاجر المدفوع للعامل بالاضافة الى الاساليب المتعددة التي يعتمدها المقاولون للحصول على أكبر قدر من الاجر المدفوع للعامل . والنتيجة معروفة . فهذا العامل لا يجرؤ على المطالبة بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل خوفا من الطرد والابعاد عن البلاد بحجة وجوده اللاشرعي !! ويصبح بالتالي قوة في يد المقاولين للمساومة على الاجور في سوق العمل .

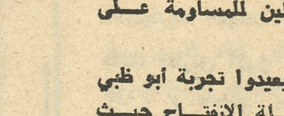
لقد أراد المقاولون أن يعيدوا تجربة أبو ظبي وغيرها في بدايات مرحلة الانفتاح حيث تشحن سفن التهريب المئات من الكادحين وترميهم قرب الشواطيء ليتلقفهم المقاولون ويدفعونهم للعمل في الشركات التي هي في حاجة ماسة الى الايدي العاملة نتيجة نقص الايدي العاملة المحلية بالدرجة الاولى . غير أن ما نجحت به هذه الفئة البرجوازية في أبو ظبي لم ينجح في مسقط .

فالسلطة الاقطاعية بعد مجيء القابوس أرادت أن تظهر حرصها على « مصلحة الجماهير العمانية » لتكسب قطاعات واسعة من العمانيين في امارات النفط الذين عرفوا بحقدهم العميق ضد الاوضاع الاستعمارية هناك . فوزعت عليهم وعودا براقة مع أوراق العمل ليبعثوها الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وطلب الطائي منهم في الاجتماعات التي عقدها مع العمانيين في الكويت الا يرجعوا الى مسقط الا بعد التأكد من وجود عمل ومسكن فيها حتى لا يشكلوا احراجا للحكومة . وعندما وجد أن كلامه لم يستمع اليه أحد ، كرر النداء عدة مرات في صحيفة السلطنة الرسمية وفي الاذاعة وفي تصريحات المسؤولين بشكل مستمر (سلطة تطلب من مواطنيها أن يبقوا خارج البلاد في منفى أختياري حتى تستدعيهم عندما توجد لهم أعمال !!!) الا أن الالاف منهم قد رجعوا قبل أن يستدعيهم الطائي وقبل أن يوفر لهم قابوس مساكن في مسقط فاكتشفوا أن فرص العمل لا تعطى لهم وانما للاجانب لاسباب لا يعرفها الا الراسخون في العلم !!!

بالاضافة الى هذه المجاميع ، تدفقت على مسقط أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في عمان الداخل . وكانت هذه المجاميع لا ترفض الدخول في أي عمل (حتى في الجيش) في بداية الامر . الا أنها اكتشفت أن السلطة تضعها في مقدمة الجيش لتحصدها الحرب في ظفار . وبالتالي رفضت منذ بداية العام الحالي اعداد متزايدة من العمانيين الدخول في هذا الجيش المرتزق الذي لا يخدم الا الضباط الانكليز والاحتكارات والاسرة البوسعيدية العميلة .

أما المجاميع التي حصلت على عمل فقد تركزت في « ميناء قابوس » مشاريع البناء والمشاريع التجارية التي تركزت في مسقط ومطرح حيث مارس التجار المقاولون والشركات الاجنبية أبشع أساليب الاستغلال الطبقي للاثراء الفاحش السريع قبل أن يحدث أي شيء في مسقط وتجمد هذه المشاريع كما حصل في أبو ظبي !! لقد سادت في هذه المشاريع شريعة الغاب في غياب ليس فقط قانون عمل يحمي مصالح الشغيلة وانما في ظل توجيهات القابوس الذي أراد أن يكسب الطبقة التجارية بفئاتها المختلفة .

أما بقية العمال فهم عمال النفط . هؤلاء الذين خضعوا منذ ١٩٦٠ لاسوأ أنواع الاستغلال على يد شركات النفط . فمن أجل زيادة الارباح فان الشركات البترولية تعمد على ادخال احدث الاساليب في التنقيب واستخراج النفط وتفاخر شركة نفط عمان بانها لم تستخدم في تاريخها أكثر من ١٠٠٠ عامل نتيجة للاساليب الحديثة التي اعتمدتها . هذه الاساليب ستقلل من الاعتماد على العمال المحليين حيث ان « الاتمتة » تحتاج الى



قابوس

عمال مهرة فنيين قادرين على صيانتها والتحكم بها . وبحجة عدم وجود الخبرة المحلية ، تمتلئ مكاتب الشركة بالمهندسين والعمال المهرة الانكليز وغيرهم من الاوروبيين أما الغالبية العظمى من العمال في شركة النفط فهم عمال غير مهرة وصل عددهم في ٦٨ الى ما يقرب من ٨٠٠ عامل . هؤلاء العمال كانوا محرومين من أبسط الحقوق أيام سعيد بن تيمور حيث كانت فلسفته أن العماني لا يفهم الا الزراعة والاعمال اليدوية البسيطة .

ولقد ثار العمال عدة مرات على أوضاعهم اللاانسانية وطالبوا بالتدريب من جملة ما طالبوا به الا أن السيد مدير الشركة كان يتعلل بهذا الامر السامي من السلطان سعيد !! وبعد مجيء القابوس ، رفعت الطبقة العاملة الناشئة مطاليبها وبالحاح ورغم ذلك ظلت الاوضاع العمالية دون أي تشريع عمالي ووجدت الشركة إثر كل اضراب أن بامكانها مواصلة استنزاف العمال بحجة الانتظار حتى تسن الحكومة قانونا للعمل .

وفي أيار (مايو) من العام الحالي أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونا مضحكا للعمل ، فقد ادعت الوزارة بأن القانون مستقى من أحدث التشريعات العمالية في عمان وان واضعيه قد راعوا الظروف الاجتماعية التي تعيشها عمان !! ان قراءة مقدمته تعطينا صورة عن العقلية التي تريد حل مشاكل ليس الطبقة العاملة فحسب وانما كل الجماهير في عمان !!

« تقديرا منا للدور الفعال الذي يقوم العمال من اسهام في بناء ما ننشده لبلادنا العزيزة من اقتصاد حر حديث متطور ترسى قواعده على أسس من الاستقرار والعدالة والتنمية الشاملة والرفاه للجميع .

وتقديرا منا لضرورة الاسراع في رعاية مصالح العمال وتوفير الحد الادنى في الحقوق والضمانات لهم لحفز هممهم واشاعة الاطمئنان في نفوسهم ... »

هكذا فقط من أجل اقتصاد حر وتوفير الحد الادنى لحياة العامل حتى لا يموت تحت ظروف العمل القاسية وحتى تستمر هذه السلعة قادرة على تجديد حيويتها من أجل المزيد من الارباح الفاحشة للتجار والشركات الاحتكارية !!

وهذا القانون الذي استقي من « احدث » التشريعات العمالية ينص على :

١ — ضرورة تشغيل العامل ٤٨ ساعة في الاسبوع .

٢ — من حق رب العمل الاستغناء عن العامل خلال فترة الاختبار التي حددها القانون بثلاثة أشهر بعد اشعاره بيوم واحد .

٣ — لا يستحق العامل الذي خدمه سنة كاملة الا ١٥ يوم اجازة .

ولا يستحق العامل الذي أنهى خدمة خمس سنوات الا ٢١ يوم اجازة .

٤ — في حالة أي نزاع يحال الى اللجنة الحكومية التي تكون قراراتها ملزمة للطرفين!

أما القانون فلا يطبق على العمال المؤقتين والعمال الذين يعملون لدى الحرفيين وصغار الباعة !! واذا عرفنا أن معظم الشركات تجلب فنييها من الخارج ولا توظف أهل البلاد لانهم لا يفهمون !! كما أن المقاولين يمولون الشركات بالايدي العاملة من العمال الاجانب ليسهل استغلالهم الفاحش لاكتشفنا أن القانون لا يطبق الا على ١٠ بالمائة من العمال في أحسن الاحوال . أما البقية فهم عمال مؤقتون في المشاريع قصيرة الاجل أو لدى الحرفيين وصغار الباعة . ومع كل الحديث عن عصرية هذا القانون الذي أهداه السلطان الى شعبه !! الا أنه لم يذكر شيئا عن حق العمال في تشكيل النقابات أو جمعيات أو نواد أو اي شكل من أشكال التجمع العمالي . ويرجع السبب « الى أن الحكومة التي تسمح لمواطنيها أن يفرضوا عليها شروطا لا تستحق لقب حكومة » (من أقوال القابوس) .

هناك العديد من العوامل الاخرى التي ضاعفت من حدة النقمة الشعبية على الاوضاع الاستعمارية في مسقط .

١ — فمن ناحية صرفت معظم المبالغ التي كدسها سعيد بن تيمور بين أفراد الاسرة الحاكمة ارضاء للناقمين منهم وتعويضا عن « الحرمان » الذي عاشوه أيام سعيد بن تيمور . لقد بلغ مجموع الدخل من النفط طيلة عهد سعيد بن تيمور ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار ذهبت اغلبيتها الى جيوب افراد الاسرة البوسعيدية التي أرادت الا تقل حظا عن أسرة ال نهيان وال ثاني في أبو ظبي وقطر .

٢ — فتحت السلطات العميلة المجال واسعا أمام الضباط والمستشارين الانكليز الذين يهمهم بالدرجة الاولى قمع الثورة المسلحة في ظفار واخماد اي تحرك جماهيري وبالتالي فان همهم الاساسي خلق جهاز قمعي واسع منتشر في عمان يمتص القدر الاكبر من الميزانية بالاضافة الى شراء الاسلحة والمعدات الحربية والقنابل التي تلقى بشكل جنوني على أرياف ظفار .

انه في الوقت الذي تستعمل فيه السلطات أسلوب التضليل والخداع الواسع والوعود الكاذبة من أجل امتصاص النقمة الجماهيرية وكسب قطاعات من الشعب ، تحرص هذه السلطات على اخذ فترة انتقالية تقوي فيها جهازها القمعي المحلي المعتمد على البلوش بالاضافة الى الضباط المرتزقة الانكليز والباكستانيين وغيرهم ، ليتمكن من أخذ زمام المبادرة والانتقال من مواقع دفاعية الى مواقع هجومية . هذا هو الوضع العسكري للعدو في ظفار .

٣ — بعد اتفاقية طهران وموافقة الشركة على تطبيق الاتفاقية في مسقط زاد نصيب الحكومة عن المبلغ الذي كان من المفروض أن تستلمه بمقدار ٢٠ مليون دولار (اذا اعتمدنا على الانتاج اليومي ٣٠٠ر٣١ برميل / ي والاسعار المعلنة في ميناء الفحل ٣١ر٢ دولار للبرميل) ورغم هذه الزيادة فان المستفيد الاول هو الاسرة الحاكمة والطبقة التجارية والمقاولين والشركات الاجنبية وتجار الاسلحة . في حين لم يحصل العمال على أية زيادة في الاجور ولا في ظروف العمل وزادت الاوضاع سوءا عن سابقتها بحجة الامن ومطاردة الشيوعيين .

لقد كانت الاضرابات الاخيرة مناسبة لكشف حقيقة السلطنة العميلة بعد مواكب التهريج الواسع الذي شهدته مسقط بمناسبة الذكرى الاولى للمسرحية والتي اشترك في احيائها معظم الفنانين العرب الذين تفتقت عبقريتهم في اثناء الاحتفالات عن ايات المديح والشكر للقابوس والتي تضيف الى التراث الفني العربي زادا جديدا !!! كما أن هذه الاضرابات قد جاءت لتوجه ضربة الى المحاولات التي تبذلها السلطنة لاثبات استقلالها وتمثيلها للشعب ومحاولاتها الدخول الى الجامعة العربية والامم المتحدة.

وليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي تشن السلطة القمع والارهاب على الحركة العمالية والجماهيرية الواسعة في مسقط ، ان تعيد نفس القوانين الجائرة التي كانت تمارسها أيام سعيد بن تيمور في ظفار .

فمنذ عدة أيام منعت السلطات البريطانية أي مواطن من ريف ظفار أن يشتري اي شيء من المدن في محاولة يائسة لاحكام الحصار الاقتصادي على المنطقة المحررة . كما أنها من فترة قد أغلقت بوابات صلالة وطاقة وربطا حتى تمنع الثوار من الدخول والخروج الى هذه المدن .

ان الحركة العمالية الناشئة لا بد وان تلتحم بالحركة الوطنية المسلحة التي تخوض الحرب الشعبية ضد المستعمر وعملائه من أجل اقامة حكم وطني ديمقراطي شعبي .

كما أن الحركة العمالية بتجذير نضالاتها ، الابتعاد عن العفوية والالتحام مع الحركة السياسية في عموم الساحة ، وبالتالي ربط النضالات المطلبية بالنضالات السياسية .

أن الاسعار ستظل في ارتفاع ما دامت البلاد تسير على سياسة الاقتصاد الحر الذي يجد فيه التاجر أرضا خصبا للربح الفاحش . كما أن الاجور وبقية المطاليب العادلة لن تلقى الاذان الصاغية من قبل الطغمة الرجعية الاقطاعية التي كما يقول سلطانها ترفض أن تستمع الى مطاليب الجماهير . لان على هذه الجماهير أن تعلن عن ولائها للعرش قبل كل شيء .

اثر المظاهرات الصاخبة التي عمت مسقط، لم يجد المسؤولون في مسقط الا أن ينقلوا الى العمال غضبة السلطان على هذه الاساليب التي لا تقيم وزنا للسيد المطلق . ولم تجد بدا من تذكيرهم بان عليهم أن يحمدوا الله لان القابوس قد نقلهم من القرون الوسطى الى القرن العشرين يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

بعد ١٤ شهرا تنكشف عورة النظام لكل الناس في عمان وتنجلي لكل من ساوره شك في قابوس ، بانه ليس أكثر من نسخة عن سعيد بن تيمور . وان السبب الحقيقي لكل الاوضاع الفاسدة في عمان هو الاستعمار البريطاني والاسرة البوسعيدية العميلة . وانه ليس أمام الحركة العمالية والقوى الطبقية الاخرى الا المزيد من العنف المنظم والثوري لتحقيق مطاليبها العادلة .

---

١ — جزيرة قرب الباكستان كانت تابعة للسلطنة فترة طويلة حتى قرر سعيد بن تيمور ان يبيعها للباكستان بمبلغ نصف مليون حسب الرواية الشائعة . وبعد أن باعها للباكستان تدفق سكانها على مسقط نتيجة للاوضاع الاجتماعية هناك .

وجهة نظر

٢ المقاومة والأسئلة المصيرية بعد أيلول

نتابع في هذا العدد نشر فصل من كتاب « المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني — دراسة تحليلية لهجمة أيلول » الذي سيصدر قريبا عن مركز الابحاث :

الثغرة الاستراتيجية والشلل السياسي

لم تستطع المقاومة أن تحل العقدة الاستراتيجية ، عقدة توفير الشروط التي تسمح لها بالمعيش والاستمرار ومتابعة النضال . ولم يكن عجز المقاومة غير تعبير عن ضعف القوى الثورية في المنطقة بالاضافة الى ضعفها الذاتي . ونتيجة للتهافت الاستراتيجي الذي منيت به المقاومة ، أصبحت تتخذ من المواقف السياسية ما لا تملك له قواه الفعلية . وأصبح المأزق أكثر حدة عندما لم يكن بامكان المقاومة أن تتخذ مواقف سياسية غير التي اتخذتها .

ظهر ذلك في أتم الوضوح ، عندما طرح مشروع روجرز ووافقت مصر والاردن عليه ، وبدا أن التسوية السلمية تدخل مرحلة ربع الساعة الاخير . فلم يكن أمام المقاومة والحالة هذه غير أن تعلن رفضها الصريح لكل تسوية سلمية وتؤكد على الاستمرار في النضال حتى النهاية . ولكن هذا الرفض لا يحل المشكلة التي واجهت المقاومة . فليست المسألة الاعلان المبدئي عن رفض الحلول السلمية والاصرار على هذا الرفض ، بل المسألة هي كيف يمكن الوقوف في وجه الحل السلمي عمليا . لكن المقاومة ، بالتحديد لعدم تمكنها من حل المعضلة الاستراتيجية التي حددنا ملامحها ، لم تكن قد وفرت القوى التي تستطيع التصدي بالنضال للوقوف في وجه الحل السلمي . فذلك يفترض الدخول في صراع مع جبهة الحل السلمي العربي بكاملها، وليست المقاومة وحدها بقادرة على دخول صراع كهذا ، فهو يتطلب قوى منتشرة على امتداد الارض العربية وتنسيقا على امتداد اوسع من امتداد الساحة الاردنية .

في ذلك الحين ، اتضح بجلاء أن المقاومة قد أصيبت بشلل سياسي، فاتخذت ردود فعلها شكل التخبط . فمن وفود رسمية تطوف الدول العربية الى تظاهرات تهتف بسقوط الحل السلمي الى حملات دعاوية ضد مشروع روجرز وضد من قبلوا به ، الى الانشقاق داخل صفوف المقاومة ذاتها ، الى الهرب من مواجهة المشكلة الفعلية باختطاف الطائرات وتسمية ذلك ضربا للمصالح الاميركية في المنطقة وتخريبا للحل السلمي .

وحشر الشلل السياسي المقاومة في زاوية رد الفعل ، فكفت عن أن تكون فعلا مبادرة تخوض الصراع حسب شروطها وحسب خطتها هي . بل افتقدت كل شروط وكل خطة وأصبحت مواقفها وخطواتها تتحدد على ضوء مواقف وخطوات الطرف الاخر . فكان أن استغل النظام الشلل السياسي الذي اصاب المقاومة ليعد لضرب ضربته وتعبئة القوى لها والقيام بحملة استنزاف لقوى المقاومة تمهيدا لدخول المعركة الفاصلة معها .

ومما فاقم الشلل السياسي عدم فهم المقاومة لطبيعة تناقضها مع النظام الاردني والعوامل التي تحكم هذا التناقض . فكان لا بد لعدم ادراك ابعاد وحدود العلاقة التصادمية بين المقاومة والنظام أن يجر المقاومة الى ارتباك سياسي كامل ، جعلها أعجز من أن تتخذ مواقف حاسمة في اللحظات والمراحل التي يكون فيها مصير المقاومة كله مرهونا باتخاذ مواقف كهذه ، كما جعلها تقع في فخ الاستجابة السلبية لمبادرات النظام بدل ان تأخذ هي زمام المبادرة بيديها .

لقد رفعت المقاومة منذ البداية شعار عدم التدخل في الاوضاع العربية ، وكان هذا الشعار صحيحا تكتيكيا في المراحل الاولى للمقاومة حيث كان من الضروري أن تلجأ المقاومة الى المناورة التكتيكية لفك قيود الحصار المفروض عليها وفتح منافذ حرية الحركة والعمل أمامها . ولكن اعتبار المقاومة لهذا الشعار شعارا استراتيجيا ، ساهم في طمس التناقض الفعلي بين المقاومة والانظمة وخاصة النظام الاردني ، ذلك التناقض الذي نشا بمجرد وجود المقاومة واضطرارها الى مشاركة النظام الاردني بعض سلطانه وجزءا من سيادته ، وبمجرد طموح المقاومة لان تصبح حركة شعبية جماهيرية تتصاعد باستمرار لتصل الى مرحلة الحرب الشعبية التي لا بد أن تهدد النظام الاردني وتوازن العلاقات الاستعمارية في المنطقة ، وهو التوازن ذاته الذي يحد من فعالية الحركة الوطنية العربية ويلجم الانظمة « المتقدمة » .

ولما كان وعي تناقض ما شرط اساسي من شروط التصدي الناجح لحله ، فان غياب وعي المقاومة لماهية تناقضها مع النظام الاردني قد أدى الى افقادها القدرة على معالجة هذا التناقض . فقد كان موقف المقاومة ، بقواها المهيمنة يقوم على فرضية ان المقاومة يجب أن تسلك سلوكا ايجابيا تجاه النظام ، أي أنه يتعين على المقاومة أن تحدد مواقفها من النظام بين المرونة والاعتدال والشدة والتطرف تبعا لمواقف النظام منها بين مساندته لها أو تغاضيه عنها أو وقوفه في وجهها . ولكن هذا الموقف الايجابي تجاه النظام لم يكن في الحقيقة غير موقف سلبي من المقاومة تجاه ذاتها ، فقد كانت المقاومة تنتظر مبادرات النظام لترد عليها ، مما حال دونها ودون ضبط تناقضها مع النظام بحيث تتعايش معه ، أو بالاحرى تجبره على التعايش ، طالما كان ذلك ممكنا وفي مصلحة المقاومة ، وبحيث تأخذ المبادرة لنفسها عندما ينفجر الصراع .

أخطر من ذلك أن المقاومة لم تدرك حقا حتمية انفجار الصراع ، حتى عندما اصبح هذا الانفجار وشيكا وباديا للعيان . فقد تصرفت المقاومة وكأنها تستطيع أن تتجنب الصدام بوسيلة ما . فكان أن بدأت تتحدث تارة عن « طرف ثالث » خفي يثير المشاكل ويوقع ما بين المقاومة والنظام ، وتتحدث طورا عن « بعض العناصر العميلة التي ادخلت في ذهن الملك زورا وبهتانا » أن حركة المقاومة تهدف الى قلب نظام الحكم في حين أن هدف المقاومة هو تحرير فلسطين أولا وأخيرا وليس قلب نظام الحكم ، لتنتقل بعد ذلك ، بل وأثناء ذلك ، الى تصعيد الحملة الاعلامية ضد النظام وحشد القوى داخل المدن املا في ردع النظام واجباره على التراجع عن الصدام الذي بدا واضحا أنه يعد له الخطط ويهيء له القوى .

المأزق السياسي يولد مأزقا عسكريا

وكان من الطبيعي أن يعكس ذلك نفسه على الصعيد العسكري ، فأخذت المقاومة موقفا دفاعيا محضا وأخذت تنتظر خطوات النظام لتقوم بالرد عليها ، ولم تلجأ الى المبادرة عسكريا حتى في الحالات التي تيقنت فيها من أن الجيش سيضرب بالتأكيد ، ففي الزرقاء مثلا حصلت قيادة المقاومة ليلة ١٦ — ٩ على معلومات مؤكدة بأن الجيش سيتحرك لاحتلال المدينة في صباح اليوم التالي ، وكانت هذه المعلومات دقيقة الى حد أنها عينت توقيت بدء الهجوم . وعندئذ رأت قيادة الزرقاء أن عليها أن تبادر الى ضرب تجمعات قوات النظام والمياته قبل أن تتحرك هذه القوات وتنتشر . وجرى اتصال بين قيادة الزرقاء والقيادة العامة للمقاومة في عمان ، فكان رد القيادة العامة « انضبطوا ، لا تبدأوا الهجوم وكونوا على حذر » . يوضح هذا المثال ان المقاومة قبعت تنتظر أن يضربها النظام ، لتعمد هي الى الرد عليه بعد أن يكون قد ضمن عنصر المبادرة النشطة الى جانبه . أكثر من ذلك لم تستطع المقاومة ، بعد أن بدأت المعارك ، ان تنتزع زمام المبادرة العسكرية من النظام وقواته ، واعتمدت مبدأ الدفاع الثابت مما أعطى القوات المهاجمة حيزا كبيرا من حرية الحركة . وهذا لا يستثني بالطبع قيام المقاومة ببعض الهجمات المحدودة وتسيير بعض الدوريات القتالية ، ولكن هذه كانت متفرقة هنا وهناك وقليلة العدد ، ولذا فهي لا تؤثر على الصورة العامة التي ظلت كما كانت منذ بدء المعارك : هجوم وحرية حركة ومبادرة من جانب السلطة ودفاع ثابت وفقدان للمرونة والمناورة والمبادرة من جانب المقاومة.

ويتضح لنا المأزق الذي وضعت المقاومة نفسها فيه أكثر فأكثر ، عندما نعلم أنه لم يكن لدى المقاومة حتى خطة دفاع ، بل كان كل ما لديها خطة أمن فقط . والفارق ما بين الخطتين كبير . ولتقريب الفارق بينهما الى الاذهان نقول أنه لو افترضنا اننا سنضع خطة دفاع عن بيت ما فان ذلك يعني تحصين المدخل وحفر الخنادق والاستحكامات وتسيير الدوريات حول البيت ، أما خطة الامن فتعني فحسب اغلاق الابواب والنوافذ . واقتصار الخطة التي وضعتها المقاومة على الامن يعني أنه في الوقت الذي كدست فيه المقاومة قواها في المدن وخاصة عمان ، لم تضع من المخطط ما يكفل قيام هذه القوى بدور فعال لا على أساس دفاعي ولا على أساس هجومي. من هنا كان تكديس قوى المقاومة في المدن نقلا للصراع بين المقاومة والنظام الى مستوى مرتفع من الحدة ، دون أن يحمل التكديس في طياته استعدادا لمجابهة نتائج احتداد الصراع وبالتالي انفجاره . لقد قصد بتكديس القوى ردع النظام عن القيام بحملة التصفية التي كان يستعد لها ، ولكن حتى تحدث خطوة كهذه ، الاثر الذي تتوخاه ، ينبغي أن يكون توازن القوى راجحا بصورة حاسمة الى جانب الفريق الاول الذي يريد أن يمارس الردع أو مستقرا بحيث تتهدد المجابهة الفريقين الاول والثاني بالخطر ، وعندئذ يكون ابداء الفريق الاول لتصميمه على المقاومة، وجعل الصدام شاملا ، رادعا كافيا للفريق الثاني . أما في الحالة التي نحن بصددها فان تكديس المقاومة لقواها ، في ظل توازن للقوى يميل لمصلحة النظام ، مثل طعما شجع النظام على بدء المجابهة ، وفي الوقت ذاته حد من قدرة المقاومة على المناورة وسرعة الحركة .

كان افتقار المقاومة لخطة هجومية أو حتى دفاعية ، يعني أن تقاتل المقاومة قتالا عشوائيا الى حد بعيد . وهكذا كان ! فقد قاتلت قوات المقاومة بشكل عام قتال أفراد أو قتال مجموعات منفصلة لا يربط بينها رابط كغرف العمليات الفرعية المرتبطة بدورها بغرف عمليات رئيسية ، وفي حال وجود غرف عمليات كهذه فان تأثيرها كان محدودا جدا ، اذ أنها لم تستطع السيطرة على القوات وتوجيهها لفقدان وسائل الاتصال المنظمة والمنتظمة من جهة ، ولتعدد فصائل المقاومة من جهة اخرى . وعلى أية حال لم يكن بامكان غرف العمليات أن تفعل الشيء الكثير ، حتى لو توفرت وحدة فصائل المقاومة وتوافرت وسائل الاتصال الفعالة . اذ أن غياب الخطة الشاملة والخطط الفرعية ادى بالمقاومة تلقائيا الى تبني نهج كانت قد طورته عفويا خلال معاركها الماضيه مع النظام . هذا النهج يقوم على تقسيم المدينة الواحدة الى قطاعات والقطاعات الى محاور يقوم بالدفاع عن كل محور منها مجموعات من منظمة أو أكثر . وبديهي أن تنظيما كهذا يفتقر الى المرونة التكتيكية ، مما جعل خطوط الدفاع المحورية تتفتت تحت وطأة الصدام ليصبح القتال قتال أفراد ومجموعات منفصلة . وهناك عامل اخر ربما كان له أثره في جعل المقاومة تلجأ عفويا الى قتال المجموعات الصغيرة ، هو نمط التدريب القتالي الذي كان يخضع له المقاتلون والذي يقوم على استخدام مجموعات صغيرة تنفذ عمليات محدودة ومحددة بدقة بعد أن يتم استطلاعها استطلاعا كثيفا ودقيقا . ولكن اذا كان هذا الافتراض صحيحا فانه يعني أن المقاومة وضعت نفسها في ظروف لم يكن أمامها فيها سوى أن تلجأ الى نمط من القتال ليس مناسبا لهذه الظروف ذاتها .

الثغرات البنيوية والممارسة العسكرية

لا شك في ان الثغرات البنيوية والتكوينية لحركة المقاومة عكست نفسها على ممارسة المقاومة القتالية خلال صراع أيلول (سبتمبر). وهذا أمر طبيعي فالصراع المسلح ، بوصفه أعلى درجة من الحدة يمكن أن يبلغها تناقض ما ، يكشف على أكمل صورة كل عيوب المؤسسات المختلفة ومثالبها .

أ — تفتت قوى المقاومة

لعل أفدح العيوب التي عرتها معارك ايلول تعرية كاملة هو تفتت قوى المقاومة والافتقار الى وحدة القيادة . وكان لهذا الامر نتائجه المأسوية التي ساهمت الى حد بعيد في تقرير نتيجة الصراع وربما سلفا . فقد كانت المقاومة تخرج أثر كل أزمة بصيغة «توحيدية» تتقدم على سابقتها ، ولكن هذه الصيغ جميعا كانت تقتصر على التنسيق السياسي بين المنظمات على مستوى القمة والكوادر القيادية ، ولم تتخط ذلك لتحقيق وحدة فعلية ، بل لعلها لم تكن حتى تطمح لذلك . وكانت اخر الصيغ التي توصلت اليها المقاومة هي صيغة اللجنة المركزية لحركة المقاومة واللجان المركزية في المدن والمناطق المختلفة (اللجنة المركزية لمدينة الزرقاء ، اللجنة المركزية لمدينة اربد .. الخ) . ولكن هذه الصيغة لم تكن قادرة على ضبط الامور حتى في أوقات الهدوء النسبي فكيف يمكن لها أن تفعل وقت الصراع الساخن العاصف . ويعود ذلك الى أن هذه اللجان لم تكن تمارس سلطات قيادية فعلا ، فلم يكن هناك تسلسل قيادي يضمن لهذه اللجان أن تراقب تنفيذ قراراتها وتعليماتها أو يمكنها من معاينة الواقع الموضوعي على أرض الواقع ذاتها لتستطيع اتخاذ قراراتها وضبط خطاها على أساس المعرفة العينية المباشرة لهذا الواقع. من هنا كانت هذه اللجان تتخذ قراراتها على أساس التقارير والمعلومات التي يتقدم بها ممثلو كل منظمة ، ولم تكن تملك من الوسائل ما يمكنها من تدقيق هذه التقارير والمعلومات . كما أن هذه اللجان كانت تعهد بتنفيذ قراراتها الى كل التنظيمات عبر ممثلي هذه التنظيمات في اللجنة ، ولم تكن تملك مراقبة تنفيذ القرارات ، وأحكامها عبر التفاعل مع الممارسة الواقعية . وباختصار لم يكن لهذه اللجان وجود مستقل ، نسبيا بالطبع ، عن المنظمات المختلفة حتى تستطيع القيام بأعمال التدقيق والمحاسبة والمراقبة .

وقد أدى ذلك عمليا الى اصابة المقاومة بمرض تضخيم قواها الذاتية بصورة مبالغة جدا . ذلك أن العلاقات التنافسية كانت تحكم فصائل المقاومة ، وكانت كل فصيلة من الفصائل تعرف حق المعرفة أن وزنها السياسي مرتبط مباشرة بوزنها العسكري والبشري وقدرتها التعبوية . ومن هنا كانت كل المنظمات تميل الى المبالغة في تقاريرها عن موجوداتها من الكوادر والاسلحة الى اللجان المختلفة ، فتكون النتيجة أن يضخم كل تنظيم قواه الذاتية ليصبح مجموع القوى مضخما بصورة مضاعفة .

كما كان للتعدد اثاره الضارة على المواقف السياسية للمقاومة . فلم يكن الكثير من مواقف المنظمات المختلفة يتقرر على أساس التحديد الدقيق للاهداف والدراسة الواقعية للامكانات ، بل كان يتحدد انطلاقا من موقف التنافس بين المنظمات المختلفة ومحاولة كل منها سحب الارض تحت أقدام المنظمات الاخرى ان صح التعبير . واذا كان من الطبيعي أن يكون موقف المنظمة الثورية وسلوكها انعكاسا نسبيا أكثر تقدما للتيارات الثورية السائدة في وسط الجماهير ، الا أن هذا الموقف وهذا السلوك ينبغي أن لا يكونا انعكاسا مباشرا للمزاج الجماهيري ومتطابقين معه ، بل يتعين على موقف المنظمة الثورية أن تحتفظ لنفسه بحيز من الاستقلال النسبي عن مزاج الجماهير وان يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى غير هذا المزاج على رأسها بالطبع الدراسة الواقعية المجادة لموازين القوى

بقلم : خليل الهندي

وعلاقة القوى بعضها ببعض وعلاقتها بالوضع الموضوعي الراهن وباحتمالات النمو الثوري، تلك الدراسة التي يشبهها البعض بحساب الرياضيات المعقدة . لكن تنافس المنظمات فيما بينها أدى بكل منها الى محاولة كسب الجماهير الى صفها ، مما كان يعني في كثير من الاحيان اتخاذ المنظمات لمواقف تتطابق مع المزاج الجماهيري وبالتالي فقدان المنظمات لاستقلالها النسبي عن الجماهير ، وفي أحيان عديدة النزول بالمنظمات الثورية الى مستوى وعي أكثر قطاعات الجماهير تخلفا . ومن ناحية أخرى ، لم يكن الموقف العام للمقاومة يتحدد على الدوام طبقا لموقف القوى الاكثر فعالية والاكبر حجما ، أي القوى المهيمنة ، ففي أحيان عدة كان هذا الموقف يتحدد طبقا لرغبات أو مواقف القوى الصغيرة وحتى الهامشية التي كانت تجر القوى المهيمنة الى مواقفها هي بفعل عوامل التنافس . وكان هذا يعني أن تكون المقاومة محكومة لاضعف حلقاتها وأكثرها هشاشة . ومن هنا كان سلوك المقاومة في أحيان عديدة يأخذ الطابع التالي : المقاومة محكومة بحلقاتها الاضعف ، والحلقات الاضعف تهبط الى مستوى أكثر القطاعات الجماهيرية تخلفا ، فتكون المقاومة بذلك قد فقدت بمجموعها استقلالها النسبي عن الجماهير وانزلقت الى تمثيل مزاج القطاعات الجماهيرية المتخلفة .

لا شك في أن أحداث أيلول (سبتمبر) قد جعلت حل مشكلة التعدد الفلسطيني أكثر الحاحا ومباشرة ، فأصبحت هذه المشكلة تحتل مركز الصدارة في اهتمامات وهموم القوى الوطنية جميعها . ولكن حل هذه المشكلة رهن بفهم عوامل نشوئها والمعقبات التي تقف في طريق حلها . ولا يشكل التفسير السائد في أوساط المقاومة لهذه الظاهرة فهما كاملا لها ، فهذا التفسير يذهب الى أن التعدد يعود الى محاولة الانظمة العربية المختلفة احتواء المقاومة بانشاء فصائل تابعة لها مباشرة ، كي تستطيع من خلالها التأثير على سياسات المقاومة بما يناسب مصالحها. غير أن هذا « التفسير » لا يشكل فهما للظاهرة لانه بالضبط لا يتعدى طرح المسألة ، فالمسألة هي ما الذي يسمح للانظمة أن تنجح في انشاء منظمات تابعة لها . ولا يمكن بالطبع وضع المسألة في اطارها الصحيح بمعزل عن الاثر الذي يتركه تشتت الشعب الفلسطيني . ذلك أن افتقاد الشعب الفلسطيني لبنى اجتماعية متماسكة مستقلة وتوزعه في المنطقة العربية واندماج قطاعات منه اندماجا نسبيا بالبنى الاجتماعية في الاقطار العربية « المضيفة » جعل الشعب الفلسطيني عرضة للتأثر الحساس بالتيارات الايديولوجية السائدة في المنطقة العربية ، ومن هنا أصبحت المقاومة ممرا لامتداد التوازنات العربية بمجموعها : أنظمة وقوى سياسية وتيارات أيديولوجية وفكرية . ولم تكن الانظمة العربية تستطيع انشاء منظمات تابعة لها لولا وجود نفوذ سياسي لها في الاوساط الفلسطينية ناجم عن هذا العامل بالذات ، ولذا فان المساعدة المالية التي تمد هذه الانظمة بها المنظمات التابعة لها لا تشكل سوى عامل ثانوي من العوامل التي تشد وثاق هذه المنظمات بالانظمة . ولا يعني كون الوضع الفلسطيني بمجمله حساسا تجاه التأثيرات الايديولوجية العربية ان منظمات المقاومة انعكاس مباشر أو امتداد مباشر للقوى السياسية والطبقية العربية . فالواقع أن منظمات المقاومة قامت في الاساس لتعكس الاتجاهات الايديولوجية العربية التي تجد استجابة لها في تشتت الشعب الفلسطيني واندماجه النسبي في البنى الاجتماعية العربية، ولكن المنظمات في الوقت ذاته جاءت لتسحب هذه الاتجاهات الايديولوجية على الوضع الفلسطيني الخاص ولتطوع هذه الاتجاهات لاسلوب الكفاح المسلح ومتطلباته . ومن هنا طورت المقاومة استقلالا نسبيا عن أصولها العربية الطبقية والسياسية والايديولوجية . ولم يكن هذا الاستقلال النسبي ممكنا لولا عاملين : أولهما أن اندماج الشعب الفلسطيني بالبنى الاجتماعية العربية نسبي ، وثانيهما أن الصراع الاجتماعي والدور الطبقي الذي تلعبه القوى العربية لا يعني للفلسطينيين الشيء الكثير الا بالعلاقة مع المسألة الوطنية العامة ، التي تشكل القضية الفلسطينية نقطة تكثفها واحتدادها. ومع نمو المقاومة ، اكتسبت منظماتها الية خاصة بها وارتباطا محددا بالهدف الذي وضعته نصب عينيها والذي يشكل في الحقيقة مبرر وجودها ، الا وهو تحرير فلسطين بالعنف الثوري المسلح . مما جعل استقلال المقاومة النسبي يزداد شيئا ما ، وان ظلت المنظمات المختلفة تشكل على الصعيد الايديولوجي انعكاسا للقوى السياسية والطبقية العربية .

ولعل من المفيد هنا أن نلاحظ أن معظم القوى السياسية العربية ممثلة في المقاومة على الصعيد الايديولوجي . فهناك من يمثل حركة القوميين العرب وهناك من يمثل البعث السوري وهنا كمن يمثل بعث العراق،وهناك من يمثل اليسار الجديد ، وهناك من يمثل الناصرية وهناك من يمثل الاحزاب الشيوعية العربية . وكل منظمة في الساحة الفلسطينية تعكس وضع وقوة وقدرات القوة العربية التي تمثلها . فمثلا نجد أن اليسار الفلسطيني الجديد يعكس ضعف اليسار العربي الجديد الذي لا يزال في بداياته التكوينية الاولى كما يعكس السمة الطفولية اليسارية التي لا تزال تلازم هذا اليسار . ومن ناحية أخرى نجد أن الناصرية كملامح ايديولوجية تحتل موقعا مهيمنا في المقاومة وتندرج تحتها أكثر من منظمة . وقد لا نجانب الصواب اذا قلنا ان هذا الموقع المهيمن تعبير عن سيادة التيار الايديولوجي الناصري في المنطقة . ومنظمات المقاومة التي تمثل التيار الناصري ليست مرتبطة بالضرورة بالنظام الناصري ، ولكنها تحمل السمات الايديولوجية الناصرية من تبني نظريات التعايش الطبقي ، ومعاداة الامبريالية دون دفع هذه المعاداة للوصول الى نتائجها المنطقية ، والدخول في لعبة التعايش العربي، واللجوء الى المنهج البراجماتي في النظر والممارسة .

ولكن اذا كان تشتت قوى المقاومة ناجما عن وضع موضوعي محدد ، فان ذلك بحد ذاته لا يستثني امكانية قيام جبهة وطنية واسعة تضم قوى المقاومة جميعا . غير أن لفشل المقاومة في الوصول الى هذه الجبهة أسبابه الخاصة . فجبهة كهذه لا تقوم الا اذا كان لها محور صلب يستطيع اخضاع القوى الاخرى لسياسته وبرنامجه الى حد ما ، وبكلمات أخرى يستطيع النهوض باعباء قيادة الجبهة ويخلق بقوته الذاتية وسياساته والتفاف الجماهير حوله وضعا لا تستطيع القوى الاخرى معه الا الانصياع للحد الادنى من البرنامج المشترك بين هذه القوى جميعا. هذا بالضبط ما يقصده هوشي منه حينما يقول « لا يستطيع الحزب أن يطلب الاعتراف له بالقيادة (كشرط للدخول في التحالف الوطني) ، وعليه بدلا من ذلك أن يكون العضو الذي يقدم أعظم التضحيات ويثبت بالعمل لا بالكلام أنه أكثر الاعضاء نشاطا واخلاصا . وفقط حين يثبت للجماهير أثناء الصراع اليومي صحة سياسات الحزب وكفاءته القيادية فانها ستفوضه مركز القيادة » * . أما في الحالة الفلسطينية فلم تستطع فتح ، وهي القوة الاكبر ، أن تفرض سيطرتها وهيمنتها بصورة كاملة ، فذلك يرتبط في النهاية بتوازنات الوضع العربي . فلم يكن بمقدور فتح أن تقف موقفا سياسيا حازما من كثير من القوى الاخرى . لان ذلك يعني الاصطدام بالانظمة العربية التي تقف خلف هذه القوى ، مما حال بين فتح وبين فرض هيمنتها وسيطرتها . أضف الى ذلك أن الظروف الموضوعية ذاتها كانت تسمح للمنظمات الصغيرة والهامشية بالبقاء على قيد الحياة والحصول على قسط من التأييد الجماهيري يتيح لها البقاء ، في الوقت الذي لم تكن هذه الظروف تسمح للقوة الاكبر بتمييز نفسها تمييزا صارخا على مستوى الفعالية . ذلك أن المقاومة مرتبطة في اذهان الجماهير بالعمل العسكري المسلح ضد العدو الصهيوني ، لكن ظروف العمل العسكري (القيام بالعمليات من خارج الارض المحتلة ، الحاجز الجغرافي : النهر ، وجود حاجز بشري من سكان الاراضي العربية المحتلة يفصل بين المقاومة ومعقل القوة الاسرائيلية وما ذلك الا لان المقاومة لظروف متعددة لم تستطع تعبئة سكان الاراضي المحتلة) قد وضعت له سقفا لا يستطيع أن يتجاوزه بالمراكمة الكمية للقوى ، مما جعل العمل العسكري يقتصر على نوع معين من العمليات يتمثل أساسا في عمليات الاغارة والكمائن عبر النهر . وكان بمقدور المنظمات الصغيرة والكبيرة على حد سواء القيام بهذا النوع من العمليات ، في الوقت الذي لم تكن الظروف الموضوعية تتيح للمنظمات الكبيرة مجالا للقيام بعمليات من نوع مختلف أكثر فعالية .

البقية في العدد القادم

---

* — هوشي منه — المختارات — الجزء الاول — ترجمة ونشر دار الطليعة ص ١٧ .



مقدمات متعلقة بالطبقات في الأرياف

نيقوس بولنتزاس

■ كانت « الحرية » قد نشرت في عددها الاسبق صفحات لبولنتزاس حول البرجوازية الصغيرة وأيديولوجيتها ،وهي تقدم في هذا العدد صفحات من الكتاب نفسه « الفاشية والدكتاتورية » حول الطبقات في الارياف .. في الحالتين يقدم لنا المؤلف تقسيمات واضحة ومعايير منهجية دقيقة تساعد على استجلاء العلاقات الطبقية وتصلح مؤشرا عاما للتصنيف الطبقي ، يمكن استعماله بعد تطويعه لمقتضيات واقع اجتماعي محدد .

ان بعض الملاحظات التمهيدية ضرورية هنا لان مشكلة تميز الطبقات والفئات في الارياف جد معقدة . واهم الاشارات التي نملكها من الناحية الماركسية حول هذا الموضوع موجودة في مؤلفات لينين خصوصا « تطور الرأسمالية في روسيا وكاوتسكي (كاوتسكي عام ١٩٠٠) صاحب « المسألة الزراعية » وفي نصوص ماوتسي تونغ المقتضبةحول الطبقات في الصين.

١ — يمكننا أن نبدأ بالاشارة الى بعض المعايير التي غالبا ما تعتمد لتمييز الطبقات في الزراعة وذلك لنظهر انها غير كافية :

أ — معيار الملكية القانونية الشكلية . ان هذه العلاقة هي جزء من « البنية الفوقية » لا من علاقات الانتاج نفسها . ان لينين اظهر ، خصوصا في تحليلاته « للطريق البروسية » لدخول الرأسمالية في الزراعة ان هذا المعيار لا يسمح بتمييز ملكية كبيرة ذات طابع اقطاعي عن ملكية كبيرة ذات طابع رأسمالي .

ب — ان قيمة المداخيل ليست ايضا المعيار المحدد (بكسر الدال) : ان هذا المعيار هو ، مع ذلك ، ما يؤدي اليه معيار مساحة الاراضي المزروعة — بالهكتارات — اذا استعمل بشكل مبسط . فهو لا يسمح خصوصا بتمييز الملكية الصغيرة عن الارض المستأجرة الصغيرة وعن الاقطاعة الممنوحة كما لا يسمح بتمييز الملكية الكبيرة الاقطاعية عن الملكية الكبيرة الرأسمالية .

ج — ان معيار موقع المؤسسة الزراعية بالنسبة للسوق أي المعيار الذي يرجع الى قيمة الانتاج المخصصة للسوق ليس بذي دلالة لانه لا يعتمد على علاقات الانتاج ولانه يؤدي الى مزج الطبقات والفئات الطبقية بعضها ببعض بشكل مفرط .

د — ان المعايير ذات الطابع التقني مثل قيمة الارض التجارية وصنف المنتوجات الزراعية ودرجة ادخال التقنية والنسبةالمئوية للرأسمال الموظف .. ليست ايضا بمعايير محددة (بكسر الدال) .

وبكلمة ، ان مجموعة هذه العناصر تاتي كنتائج لعلاقات الانتاج في الارياف . (هذا لا يعني ان هذه القرائن تتمتع بالاهمية نفسها : ان قرينة الرأسمال الموظف في كل هكتار ارض هي ، باشواط اكثرها اهمية لانها تحيل مباشرة الى عملية تطور الرأسمالية في الزراعة .) .

٢ — علينا اذن ان نعود الى ما يميز علاقات الانتاج ضمن انماط الانتاج في الارياف وهذا اعتمادا على العلاقة المزدوجة التي تميز علاقات الانتاج :

أ — علاقة غير العامل بالارض اي الملكية الاقتصادية التي يمكن ان نحددها على انها سلطة واشراف اقتصادي فعليان لهما اشكال ومدى ودرجات يتمتع بها غير العامل .

ب — علاقة التملك الحقيقي او الحيازة بين العامل المباشر والارض . اي ما يمكن ان نحدده على انه امكانيةاو عدم امكانية — لهما درجات ومدى وأشكال — العامل المباشر على استخدام وسائل الانتاج دون تدخل غير العامل .

ان تشابك هاتين العلاقتين يتجسم في كل نمط « او شكل » انتاج — اقطاعي ،رأسمالي، تجاري بسيط — بشكل مميز من اشكال « الوحدة الاقتصادية » او « الاستثمار الزراعي » هو شكل مميز من اشكال المؤسسة الزراعية . ويمكن تحديد المؤسسة الزراعية على انها الوحدة التي يتقرر في اطارها ، وبتشابك هاتين العلاقتين ، فعل تخصيص الارض لهدف انتاجي معين وتوزيع وسائل الانتاج والعمل وهكذا! اقتسام المداخيل والارباح .

٣ — ان ما قلناه ينطبق على كافة انماط الانتاج . ولكن في تشكيلة اجتماعية تتعايش اما العديد من انماط الانتاج واما العديد من اشكاله وذلك في الصناعة كما في الزراعة . ان سلسلة نتائج اولية تترتب على ذلك : وجود مؤسسات زراعية تتداخل فيها انماط انتاج عديدة وذلك حسب العملية التاريخية الملموسة التي يمر بها كل تشكيل اجتماعي .

●

بعد هذه الملاحظات ، بامكاننا أن نحاول توضيح اهم اشكال المؤسسات الزراعية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية .وبالرغم من كوننا نتناول بالبحث عملية تاريخية ، فان التحليل ما زال بدرجة كبيرة من الغيبية وذلك بالمعنى الذي حاول فيه لينين ، في كلامه عن التطور التاريخي، ان يلتقط الطريقين النزاعين لدخول الرأسمالية في الارياف. ان هذا التحليل ، وان كان يشكل مقدمة ضرورية ، ليس بكاف لالتقاط كل النتائج الملموسة لتشابك انماط الانتاج في الارياف ، ومن ثم لتحديد الطبقات والفئات الطبقية في التشكيلات الاجتماعية التي تجري دراستها .

أ — المؤسسة الزراعية المنتمية الى الملكية العقارية ذات الطابع الاقطاعي . ان صاحب الارض يملك السلطة الاقتصاديةالكاملة في هذه المؤسسة . أما العامل المباشر فيملك قطع أرض صغيرة بشكل اقطاعات ممنوحة ويقدم عملا للملاكين بشكل سخرة : وهذا الاستغلال في بقياه التاريخي ، كما اظهر ذلك لينين ، يتخذ غالبا طابع المزارعة . أما سوق العمل الزراعي المؤلف من أصحاب الاقطاعات « المرتبطين بالحقل » وبالمؤسسة فهو غائب . والزراعة الخفيفة هي الغالبة . وهذا الاستثمار ليس موجها بشكل رئيسي نحو السوق ومعيار الربح لا يلعب فيه دورا مهما كما ان نسبة الرأسمال الموظف في الارض ضعيفة .

ب — المؤسسة الزراعية المنتمية الىالملكية الزراعية ذات الطابع الرأسمالي ، ان هذه المؤسسة هي مثال تحول المؤسسة السابقة المباشر الى الرأسمالية : السلطة الاقتصادية الكاملة هي بين يدي صاحب الارض . وهذا الاستثمار يفترض توظيفا رأسماليا بعيد المدى ، يمحور عامة حول زراعة كثيفة لمنتوج واحد (حبوب ، بطاطا ...) ويوجه بشكل واسع نحو السوق ويتشابك هذا الاستثمار مع كلفة ارض نسبيا خفيفة . أما المنتج المباشر فهو هنا العامل الزراعي لا يملك أرضا ويبيع قوة عمله ويقبض ثمنها أما من المنتوج واما بشكل راتب . ونجد في اطار هذه المؤسسة الملكيات الرأسمالية الكبيرة ، الغنية والمتوسطة ذلك ان اشكال الاستغلال لا مساحة الارض هي التي تحدد المؤسسة الزراعية .

ج — المؤسسة الزراعية المبنية بشكل رئيسي على ايجار الارض بشكل مزارع غنية متوسطة وصغيرة . وما نشير اليه هنا هو الرأسمالي النموذجي « صاحب المدخل » كما اظهر ذلك كاوتسكي الذي ميز بوضوح الملكية القانونية عن الملكية الاقتصادية . السلطة الاقتصادية الفعلية هي بشكل رئيسي ، بين يدي المزارع (المزرعة هي المؤسسة الزراعية حيث تتحد جزئيا الملكية الاقتصادية والحيازة) أما الملكية القانونية الشكلية فهي للرأسمالي: ويحدد المدخل اما بشكل ثابت واما بشكل متكيف مع المحصول .

في هذا الشكل من أشكال المؤسسات يمكن أن تكون السلطة الاقتصادية الفعلية موزعة : يحدد مثلا المالك القانوني نوعية المحصول بينما يحدد المزارع أساليب الانتاج . ذلك ان هذا هو الشكل المميز للانتقال نحو حلول الرأسمالية في الزراعة . والمؤسسة هذه ليست « الطريق البروسية » (الحالة «ب») وليست أيضا طريق الملكية الصغيرة . ورغم كونها تقع تاريخيا « بجانب » هذه الاخيرة ، فهي انتقال اصطدم ، لاسباب تشريعية — سياسية بعقبة الاصلاح الزراعي الذي لم ينجز .

ومن جهة اخرى نجد هذا الشكل من اشكال الاستغلال ليس فقط قبل ان تطرح المشكلة « التاريخية » لتوزيع الاراضي — ظرف فرنسا قبل الثورة — بل ايضا بعد توزيع الاراضي . فاستدانة الملاكين الصغار وفقدان ملكيتهم وتحولهم الى مزارعين هي احدى سبل اعادة تكوين ملكية الرأسمالي « صاحب المدخل » انطلاقا من الملكيات الصغيرة — انظر لينين : حالة وسط وجنوب وسط ألمانيا .

وأخيرا ، نجد شكل المؤسسة هذا في التحول التاريخي للحالة « ب » حينما تكون سرعة رسملة ايراد الارض كبيرة جدا : حالة انكلترا الكلاسيكية .

شكل المؤسسة هذا يناسب اكثر دخول الرأسمالية في الزراعه من شكل الملكية الصغيرة. فهو يساعد ، بقدر اكبر ، امتداد المؤسسة الزراعية (اصحاب ملكيات متوسطة وصغيرة يستأجرون أراض بالاضافة الى اراضيهم) وهذه المؤسسة موجهة ، اكثر من غيرها ، نحو زيادة انتاجية الارض والتحسينات التقنية (ذلك ان عليها ان تدفع ايجار الارض) ... وشكل المؤسسة هذا يرافق غالبا انتاجية عالية للارض وزراعة كثيفة . ونجد فيه اخيرا ، وحسب المؤسسة ، العمل الزراعي بأشكاله العديدة . ولنوضح ايضا اننا نجد هنا الملكية الرأسمالية الكبيرة والغنية كما نجد ، تبعا لكون الاستثمار المستأجر هو الغالب ام لا وحسب درجته واستخدامه العمل الزراعي المأجور ، كبار وصغار او أواسط المزارعين الذين هم « المالكون الاقتصاديون » الفعليون .

د — المؤسسة الزراعية المنتمية الى ملكية الارض الصغيرة ، الفلاحون المجزأون الذائعو الصيت . هنا تتطابق الملكية القانونية والملكية الاقتصادية ، الملكية الاقتصادية والحيازة بشكل مسيطر ، يحدث استثمار الارض بواسطة ابناء العائلة (بمعنى ضيق أو واسع) : عمل العمال الزراعيين ليس بمسيطر (خدام المزرعة) او هو استثنائي (فترات العمل الشديد) . احيانا ، وفي بعض المناسبات ، يرغم الملاكون الصغار على العمل كاجراء زراعيين . وهذه المؤسسة ليست موجهة بشكل رئيسي نحو السوق . والملكية الصغيرة ، بصرف النظر عن صغر مساحتها ، لا تتجه نحو زيادة انتاجية الارض ذلك أن ايجار الارض لا يلعب دورا مباشرا ، والملكية الصغيرة تتراكم ديونها وترهن كلما تطورت الرأسمالية لذا فهي محورة بشكل رئيسي حول مشكلة التسليف واسعار المنتوجات والمنتج المباشر يتحمل كامل مخاطر الانتاج في حين ان المؤسسات المستأجرة ذات المساحة نفسها غالبا ما تتقاسم مخاطر الانتاج مع المالك .

ان المؤسسةالزراعية هذه تنتمي الى الانتاج التجاري البسيط وتشكل احدى « طرق » الانتقال نحو الرأسمالية في الزراعة وان صغار ملاكي الارض يشكلون « البرجوازيه الصغيرة الريفية » المحكوم عليها بالزوال في المدى الطويل .

●

لكن هذه التحليلات ليست بكافية لفهم تقسيم الطبقات والفئات الطبقية الفلاحية في تشكيلة اجتماعية ملموسة لها فرديتها التاريخية . فالتشكيلة الاجتماعية تتميز بتركيب معقد لاشكال المؤسسات الزراعية هذه والتي حددت هنا حسب انماط الانتاج « الخالصة » وحسب الاشكال المعلمة — اذا نسبيا مجردة — لتركيبهم النزاع في العملية التاريخية . ويجب الاشارة هنا الى مشكلتين اثنتين :

أ — نجد في كل من اشكال المؤسسات الزراعية ، باستثناء الانتاج التجاري البسيط، طبقتين رئيسيتين : غير العاملين ، المستغلون (بكسر الغين) والمنتجون المباشرون المستغلون (بفتح الغين) . لكن المعايير المستعملة — علاقات الانتاج والملكية الاقتصادية الحقيقية — تقودنا الى تجميع ، ضمن طبقة واحدة وفي تشكيلة اجتماعية ملموسة ، مجموعات تنتمي، على صعيد التحليل المجرد ، الى اشكال مؤسسات زراعية مختلفة . هذه هي نتيجة استقطاب ، تضافر عدد وقلة عدد الطبقات في تركيبة ملموسة لانماط الانتاج ضمن تشكيلة اجتماعية . وانتماء المجموعات المجمعة الى اشكال مؤسسات زراعية مختلفة ، حتى في حال التجميع — الاستقطاب ، لا يكف عن القيام بدور : فهو يظهر بشكل محسوس كعدد مواز من الفروقات السياسية — الايديولوجية التي تقسم هذه الطبقات الملموسة الى فئات طبقية .

ب — ان العلاقات الايديولوجية — السياسية تلعب دورا حاسما في تقسيم الفلاحين الى طبقات ليس فقط كعامل تقسيم هذه الطبقات الى فئات ، ولكن ايضا كعامل حصر وتحديد (اي تجميع — استقطاب) هذه الطبقات .

ج — ان مساحة المؤسسة الزراعية التي تختلف مع جودة الارض وقيمة الرأسمال الموظف تتخذ أهمية خاصة علينا ألا نضخمها او نقلل منها : ليس فقط كقرينة تخلف اشكال المؤسسات ولكن خصوصا لانها تدخل ، متشابكة مع علاقات الانتاج، فروقات ايديولوجية — سياسية جوهرية ضمن الشكل الواحد من اشكال المؤسسة الزراعية .

انطلاقا من هذه المبادىء ، نستطيع رؤية تقسيم الطبقات في المانيا وايطاليا :

١ — الملكية العقارية الكبيرة : مساحتها عامة أكثر من مئة هكتار . ينتمي الى هذه المجموعة كل من الارستقراطية العقارية « النصف اقطاعية » والملاكين الرأسماليين الكبار أصحاب المؤسسات الزراعية الكبيرة وكبار الملاكين الرأسماليين « اصحاب المدخل». (الفئات : أ — ب — و ج — اعلاه) . لكن فروقات ايديولوجية — سياسية مهمة تميز فئات الطبقات هذه .

٢ — الفلاحون الاغنياء (او المتوسطو الغنى) : تفوق مساحة المؤسسة هنا ، حسب المناطق والاراضي ، وحسب قيمة رأس المال الموظف ، الـ ٢٠ الى ٢٥ هكتارا . يستثمر المؤسسة بشكل رئيسي العمل الزراعي وصغار المزارعين . ينتمي الى هذه المجموعة كل من الملاكين « القانونيين » — الذين هم ايضا المالكون الاقتصاديون — (الفئات : ب — و ج — اعلاه) وكبار المستاجرين (الفئة ج اعلاه) وذلك بقدر ما يكونوا المالكين الاقتصاديين الحقيقيين للمؤسسة الزراعية . ولكن يوجد هنا أيضا فروقات سياسية — ايديولوجية مهمة بين فئات الطبقات هذه .

٣ — الفلاحون المتوسطو الحال : تفوق المساحة هنا ، حسب المناطق والاراضي وحسب رأس المال الموظف ، الى ٥ الى ١٠ هكتارات . يقوم بالاستثمار العمل العائلي والعمل المأجور بشكل مختلط ، فيما يخص اهميتها المتوالية . ينتمي الى هذه المجموعة كل من المستاجرين المتوسطين (الحالة ج اعلاه) والمالكين المتوسطين . وعلينا أن نلاحظ أن المالكين المتوسطين قلما يؤخروا ارضهم : فهم عامة يستثمرونها مباشرة . ويمكن أن نعيد هنا الملاحظات السابقة حول الفروقات داخل هذه الفئات الطبقية .

٤ — الفلاحون الفقراء (او المتوسطو الفقر) : ان هذه المؤسسات لا تتخطى عامة ، وحسب الاراضي والمناطق ، الـ ٥ — ١٠ هكتارات ويغلب فيها العمل العائلي. ينتمي الى هذه المجموعة كل من صغار ملاكي الارض وصغار المستاجرين الذين هم ايضا المالكون الاقتصاديون الحقيقيون(الحالة ج اعلاه) وايضا اصحاب الاقطاعات ومؤاكري الحقول الكبرى ذات الطابع النصف اقطاعي (الحالة أ اعلاه) .. وهؤلاء ، وان لم يكن لهم ملكية الاخرين الاقتصادية ، لديهم ، بالطريقة نفسها ، حيازة الارض في علاقة التملك الحقيقي . وهنا أيضا توجد فروقات سياسية — ايديولوجية مهمة بين فئات الفلاحين الصغار .

٥ — العمال الزراعيون ، بحصر المعنى ، الذين يعيشون رئيسيا ، ان لم يكن فقط ، من بيع قوة عملهم . ولكن نجد هنا ايضا فروقات ايديولوجية — سياسية مهمة بين هؤلاء العمال المباشرين غير الحائزين على الارض ، وذلك حسب عملهم في مؤسسة كبيرة تحافظ على ميزات اقطاعية او في مؤسسة راسمالية كليا .

■ تتمات ■

تتمة الازدواجية في كلية التربية

اخرى ، محاولة للبقاء ضمن المعطيات المراهنة » فكلية التربية هي التي تخرج اساتذة التعليم ، وما دام الامر هكذا ، فلنناور على الدولة ولندعو كل من يرغب في التعليم أن ينتسب الى كلية التربية !

هكذا بات على حامل الاجازة في كلية المعلوم مثلا أن يمضي سنتين في كلية التربية، تعقبهما مباراة ، لينعم فيما بعد بالتعليم الرسمي ، وهذا بحد ذاته يضاعف المشكلات: فبالاضافة الى عدد السنوات التي يقضيها لنيل الاجازة (ليس اقل من اربع سنوات) سيضطر لتمضية سنتين اضافيتين ، اي أنه بعد ست سنوات على أقل تقدير ، يحق له التفكير في أن يكون استاذا ثانويا .. لان المباراة المفروضة قد تقطع حبل تفكيره هذا !

ثم لانه لا يفهم ، لماذا حرص حركة الوعي أو بالاحرى الزامها لحامل الاجازة التعليمية لمتابعة سنتين ؟ الا يحق له التعليم في المرحلة التكميلية دون المرور في « الحلقة الثانية » ؟ او ترى لم يعد من قيمة للاجازة حتى في التعليم ؟ لحركة الوعي جواب : « .. أن تصبح كلية التربية مؤسسة تشرف على تخريج أكثر أساتذة مراحل التعليم في لبنان » أي أنها بخدمة هذا الهدف ، وكي « تتلذذ » بهذا الاشراف ، لن تتورع عن الزام حامل الاجازة بتمضية « الحلقة الاولى»! سؤال اضافي ، لا بد من طرحه على حركة الوعي : « ماذا يحل بخريج دور المعلمين الابتدائية الذي كانت أمامه فرصة التعليم التكميلي بعد ثلاث سنوات من الخبرة ؟ سيكون جواب حركة الوعي — وجوابها في المشروع نفسه — عليه أن يحصل على البكالوريا القسم الثاني . سؤال اخير : ما العلاقة بين برامج « الحلقة الاولى » وبرامج الاجازة ؟ قد يكون جواب حركة الوعي : لا فرق ، يجب أن يتخرج من كلية التربية !. ولكن المشكلة فعلا في مضاعفة البرامج .

ان هذا المشروع ، ليس حلا جذريا ، أنه مشكلة عويصة . انه يضيف صعوبات اخرى ، تحد من عدد الخريجين ، وهذا نفسه يتسجم مع مهم حركة الوعي — والليبراليه بشكل عام — لازمة التخرج في لبنان ، فهو يقضي بتصميم التخرج حسب الاحتياجات وما ينبغي التاكيد عليه فعلا في هذا الصدد هو ان اي سعي للعمل بحدود الواقع كما يسم نفسه ، فيما خص كلية التربية وازدواجية مهامها مع الكليات الاخرى لن يودي الا الى تكريس هذه الازدواجية . واذا كان من المعروض على الحركة الطلابية ان تعي طبيعة كلية التربية ودورها ، فان من واجبها ان تناضل في سبيل الحفاظ على المكاسب الراهنة : المنح والتعيين وذلك لا يكون الا بتوسيع رقعتها بحيث تشمل كل الجامعة ويفيد منها كل الطلاب .. عندها فقط ، يطرح السؤال الهام : ما الهدف من بقاء كلية التربية ؟

تتمة عمليات عسكرية جديدة لقوات جيش التحرير الشعبي في ظفار

بلاغ عسكري رقم ٢٣٤ — ٧١

في ٢٤—٨—٧١ قصفت مدفعيتنا — بالوحدة الغربية — مركز العدو في ثقبيت وذلك في تمام الساعة الثانية بعد الظهر . وقد اصيب العدو من جراء هذا القصف باصابات بالغة في الارواح والمعدات ، لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ اما من جانبنا لا شيء ..

بلاغ عسكري رقم ٢٣٥ — ٧١

بتاريخ ٢٤—٨—٧١ وفي تمام الساعة الثامنة مساء قامت قواتنا — القوة المتحركة — بهجوم مركز على مواقع الاعداء بمدينة طاقة — خسائر العدو لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ . وفي الساعة الثانية ظهرا من اليوم الثاني انفجر لغم مضاد للاشخاص في مجموعة من الاعداء ، مما ادى الى قتل اربعة من مرتزقة العدو والاستعمار ...

والجدير بالذكر ان الهجوم الذي شنته القوة المتحركة على مواقع العدو في طاقة بتاريخ ٢١—٨—٧١ نتج عنه الخسائر التالية بالعدو :

١ — تدمير جزء كبير من تحصينات العدو الدفاعية .

٢ — تحطيم الجزء الغربي من كوت طاقة المحصن .

بلاغ عسكري رقم ٢٣٦ — ٧١

بتاريخ ٢—٨—٧١ قام سلاح الجو الملكي البريطاني بغارات وحشية على قرى المواطنين في بيت حنداب بالمنطقة الغربية من اقليم ظفار ، ولقد تصدت قواتنا للطائرات المغيرة واجبرتها على الفرار ، ولم يصب احد باي اذى من جراء ذلك .

بلاغ عسكري رقم ٢٣٧ — ٧١

بتاريخ ٢٢—٨—٧١ قام سلاح الجو الملكي البريطاني بغارات جنونية وهمجية على قرى المواطنين الواقعة في مرتفعات ريسوت « اهليش »استمر القصف لمدة ثلاث ساعات مما ادى الى قتل ٢١ ناقة . وتحت ظلال الطيران تحركت قوات العدو في اتجاه اهليش. وفي الحال اشتبكت معها قواتنا العاملة في وحدة هوشي منه وتصدت قواتنا الباسلة لطائرات العدو ومشاته مما اجبر العدو على الانسحاب الى الخلف ساحبا قتلاه وجرحاه بعد أن نكبد خسائر كبيرة لم تقدر حتى الان . وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة ، رافعة راية النصر.

عاش صمود جماهيرنا البطلة وابطالها الشجعان

والهزيمة والعار لقوات الرجعية والاستعمار .

عدن ٥—٩—١٩٧١م

تتمة بيان الاتحاد العام لطلبة الاردن بمناسبة « أيلول »

٣ — خلق بؤر ثورية في الاردن على كافة مستويات قطاعات الشعب تلتزم بجبهة وطنية اردنية فلسطينية قادرة على تحديد الاهداف الملائمة لكل مرحلة ، وتشترك بها جميع القوى والعناصر الوطنية المناهضة للنظام ، ومن خلال ميثاق وطني يحدد اسس اللقاء الجبهوي .

٤ — المباشرة فورا بعد قيام الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية بضرب المؤسسات الاستراتيجية للنظام بهدف زعزعة اركانه ، وتقويض اسسه .

٥ — شن نضال سياسي حازم بهدف الارتفاع بسوية الجماهير الثقافية ، وخلق فجوة بينها وبين النظام » .

تتمة بيان سياسي صادر عن فصائل المقاومة والمنظمات النقابية في منطقة صور

دعاة الاستسلام والصمت على مجازر شعبنا الدامية .

عاش نضال شعبنا بقيادة طلائعه المسلحة الثورية

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

والخزي والعار لدعاة الاستسلام وسفاحي شعبنا

فصائل حركة المقاومة والمنظمات النقابية في منطقة صور:

١ — طلائع حر ب التحرير الشعبية (الصاعقة)

٢ — الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٣ — قوات التحرير الشعبية

٤ — جبهة التحرير العربية

٥ — الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

٦ — الاتحاد العام لعمال فلسطين

تتمة نفي الانسحاب من اللجنة التنفيذية

لذا فان الجبهة الديمقراطية تنفي بشدة ما تروج له بعض الاوساط المعادية لوحدة فصائل المقاومة عن انسحاب مزعوم للجبهة من اللجنة التنفيذية . بل ان الجبهة اكدت حرصها على ضرورة المشاركة الفعالة في اعمال اللجنة التنفيذية الى ان يتمكن الرفيق صالح رافت من امتلاك حريته ومتابعة مهماته الكاملة ممثلا للجبهة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

وتؤكد الجبهة ان مثل هذه الاشاعات تهدف فقط الى تمزيق وحدة حركة المقاومة حتى يسهل تصفية الثورة على مراحل .

واصحاب الاشاعات يعرفون جيدا ان الوحدة الوطنية وتعزيزها وتطويرها من أمضى الاسلحة بيد حركة المقاومة في موجه اعداء الثورة .

ان رد الجبهة على هذه الاشاعات هو مزيد من النضال المشترك مع جميع فصائل المقاومة لتعزيز الوحدة الوطنية وتصحيح مسيرة الثورة .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
لجنة الاعلام المركزية
٢٢ ايلول ١٩٧١ .



موت عبد الناصر المباغت واحتضار الناصرية الطويل

خلال هذا العام الذي انقضى على وفاة عبد الناصر ، استمر في السياسه المصريه امران اساسيان : وقف اطلاق النار والعمل على انشاء « اتحاد الجمهوريات العربيه » . كان عبد الناصر هو الذي وقع ميثاق طرابلس وكان هو الذي قبل مشروع روجرز واعلن على اثره وقف اطلاق النار . واستمر ايضا ما يلحق بهذين الامرين في السياسه الخارجية المصريه . فملاطفه الامبرياليه الاميركية لاقناعها بـ « الضغط » على اسرائيل ما تزال قائمة وما يزال التقرب من الرجعية العربية يكملها ويضفي على الحكم المصري وجها مسالما لا خطر منه على المصالح الامبرياليه في المنطقة . وما يزال الموقف من المقاومةالفلسطينيه واليسار العربي يزداد نضوجا . كذلك لا يزال القادة السوفياتيون يهرعون مذعورين الى مصر كلما خطا الحكم المصري خطوة واسعة نحو واشنطن .. في هذا كله لا يزال الخط على حاله. فتبادل الزيارات بين فيصل والسادات يكمل ما بدأه مؤتمر الخرطوم عام ٦٧ ، وزيارة روجرز الى مصر تكمل جولات سكرانتون وسيسكو وروكفلر، والمعاهدة التي جاء بها بودغورني الى القاهرة تعلن نضوج المخاوف التي حملها غروميكو ، الى العاصمة نفسها ، في العام الماضي .

لكن العقدة — عقدة الحل السلمي — ما تزال اياها ، رغم تواصل الجهود . فهي تجد أصلها في انحدار الناصرية ، بعد انفصال مصر وسوريا ، وفي استنفادها لطاقاتها في التغيير الاجتماعي منذ ١٩٦٤ وفي الهزيمة نفسها . فحين يتقرب عبد الناصر من فيصل ، في اعقاب الهزيمة ، لا يعني ذلك شيئا كثيرا ، في نظر الولايات المتحدة ، لانها تعلم تماما أن عبد الناصر لم يعد يشكل خطرا فعليا على نظام فيصل ، بعد الهزيمة . وهي تعلم انه لو تشكل مثل هذا الخطر — كما في حالة السنوسي والقذافي — فان ذلك لا يؤذي مصالحها فعلا .. فالقواعد العسكرية التي قد ترحلفي هذه الحالة ، تناقصت قيمتها الاستراتيجية منذ تم تطوير سلاح الصواريخ . وتناقصت قيمتها المحلية ايضا مع انتقال عبء « مقاومة الشيوعية » الى الانظمة « الوطنية » نفسها . في هذا كله تبقى المصالح البترولية في معزل عن الخطر ، اي ان النظام المصري بات هو الطرف الضعيف — منذ عام ٦٧ — في علاقته بالامبريالية ، لانه لم يعد يملك ما يهددها به .. هذا بينما تملك هي سلاح الاحتلال الذي نتج عن الهزيمة وتنخر به شيئا فشيئا هيبة النظام المصري واشقائه ، اذ تثبت كل يوم لهذه الانظمة انها عاجزة عن خوض معركة التحرير .

عليه فان المعطى الاساسي في المنطقة اليوم هو انقلاب ميزان القوى بين الانظمة الناصرية الطراز والامبريالية عما كان عليه في نهاية الخمسينات . ولا ينفع « الاتحاد » في تغيير هذا المعطى ، لان الاتحاد لا يغير شيئا في قواعده المادية . فغايته الاولى هي المساندة المشتركة ، وهي ممكنة دونه كما ثبت في السودان اخيرا وثبت قبل ذلك في اليمن . وغايته الثانية هي استرجاع القناع القومي الذي كانت الانظمة تواجه به شعوبها في مرحلة الصعود . اي ان الاتحاد بات — بعد غياب عبد الناصر — نوعا من البديل لهذا الاخير . فعبد الناصر ايضا كان يحمل هالة الخمسينات وكان هو الامتداد الرئيسي من مرحلة الصعود الى مرحلة التراجع .

هذه الامور الثابتة في السياسة الخارجية المصرية ، اكتسبت حده جديده في التطبيق ، بعد غياب عبد الناصر . فقد بات مستحيلا على السادات ان يتكلف اللهجة التي خاطب بها سلفه نيكسون في خطاب أول أيار من العام الماضي . كان عبد الناصر يستطيع أن يشير انذاك الى أن « وحدة الامة العربية كاملة » في مواجهة العدوان ، رغم ظواهر الانقسام . وكان يعني بذلك ان هذه « الوحدة » قائمة خلفه هو وانه يستطيع — اذا تصلبت الولايات المتحدة — أن يحرك الشعوب العربية في وجهها وفي وجهحلفائها العرب وأن يعطل مصالحها في العالم العربي «للعشرات السنين» . ولم يكن هذا التهديد يقوم — بطبيعة الحال — على امكانات راهنة . فلو افترضنا ان عبد الناصر كان قادرا انذاك على تحريك تظاهرة معادية لاميركا هنا ، او على نسف مؤسسة أميركية هناك ، فان ذلك كان سيضعه في حالة مواجهة مع الرجعية العربية ، كان قد فقد وسائلها بعد الهزيمة .. لكنالتهديد — رغم ذلك — كان يملك صدى تاريخيا ، يعيد الى الاذهان قناة السويس وغلوب باشا ونوري السعيد ، الخ .. هذا الصدى لا نجد له اثرا في توجه السادات الى واشنطن . لذلك يأتي تراجع الحكم المصري الجديد عاريا — أمام الجماهير — من كل بديل . فالحكم يتراجع لانه — بوضوح هذه المرة — لا يستطيع ان يفعل شيئا سوى التراجع .

ولقد كان محتما أن يؤدي التراجع هذه المرة الى انتصار الفريق الذي انعشته هزيمة حزيران ثم ضبطت صعوده تظاهرات التاسع والعاشر من حزيران . وهو الفريق الاقرب الى تطويع السياسة الداخلية لمقتضيات المصالحة مع الرجعية العربية والامبريالية .. كان تردي الناصرية منذ سبع سنوات يبني القاعدة الماديه لعودة هذا الفريق . وكانت تدابير زكريا محي الدين ، أيام حكمه ، تواكب هذا البناء . ولم يتوقف البناء بعد الهزيمة ، بل تسارع ، ولم تكن عودة الفريق « اليساري » الى الواجهة تعني تعطيله فعلا ، بل كانت ترمي الى امتصاص نقمة الجماهير الشاعرة بخطورته . وكان التوازن الدقيق الذي حافظ عليه عبد الناصر توازنا بين هذين العنصرين : الاتجاه الاساسي « الرجعي » للنظام والواجهة « التقدمية » الموضوعة في مقدم النظام . وكان عبد الناصر قادرا على الموازنة بين الاتجاهين لانه كان ، هو نفسه ، غطاء لواحد منهما (الاتجاه الاساسي) وحاملا لشرعية الاخر (الذي كان هو الاساسي في مرحلة الصعود) . هكذا كان الاتجاه الرجعي يمتد في العمق تحت قناع موروث عن المرحلة السابقة ، يحجبه عن أبصار الجماهير . وحين سقط القناع — مع عبد الناصر — تولت الرجعية الجديدة ازاحة ما تبقى من المرحلة السابقة . فقد بات وزراء عبد الناصر نوافل يعيقون وجهتها دون أن يقدم لها احد منهم ما كان يقدمه عبد الناصر ، في مواجهة الجماهير .

●

حين وقعت هزيمة حزيرانخرجت اسماء النظام المصري الى الهواء الطلق . فتكونت أمام الشعب المصري صورة فاقعة عما كان يحدسه ويعانيه منذ زمن طويل .. ظهرت « دولة المخابرات » وفساد القادة العسكريين وفضائح الادارة ، الخ .. شيء واحد لم يظهر للجميع انذاك ، هو ان الذي يختص بهذه المفاسد ، ليس طاقما بعينه بل هو النظام .. وان كل طاقم بديل سوف يصل الى الحالة نفسها حكما ما دام يعمل في عزلة عن رقابة الجماهير وما دامت قاعدة سلطته هي تفتت الحركة الجماهيرية . لهذا قبلت الجماهير المصرية ان يتولى عبد الناصر أبدال الطاقم الفاسد بطاقم جديد (جزئيا) يعيد الامور الى نصابها ويقود عملية التحرير .. لكن الجماهير باتت اكثر يقظة ، فكانت تهب للمحاسبة ، كلما انكشف التراخي او ظهرت الثغرات في سياق « التغيير » الجاري. وعندما بدا للحكم أن هذه اليقظة سوف تتنامى — ولو انه لا يتوانى عن قمعها — قام بشد ابصار الجماهير من ١٩٦٩ حتى منتصف ١٩٧٠ الى « حرب الاستنزاف » . كان مفترضا انذاك ان الطاقم « الجديد » يخوض ، على مراحل ، معركة التحرير ..

اليوم تخرج الى الهواء الطلق أسماء هذا الطاقم الجديد نفسه . وحرب الاستنزاف متوقفة منذ عام وشهرين . والنظام لا يجد ملهاة للجماهير سوى الاستفتاءات المتلاحقة و « المبادرات » التي لا تزيده الا ذلا على ذل . واذا كانت المحاكمات الجديدة — شأنها شأن السابقة — تفضح اعوان عبد الناصر الاقربين ، فان عبد الناصر نفسه لم يعد هناك ليعيد تركيب القيادة مرة اخرى . لهذا يبدو الفريقان المتصارعانمتساويين فعلا امام الجماهير المصرية ، اذا استثنينا كون واحد منهما في السلطة والاخر وراء القضبان . ثم ان « المحاضر » نفسها تتولى توزيع التهم على الفريقين . وهذا هو دون شك ما تنم عنه سرية التحقيق في مصر وعلنيته في لبنان وما يعرفه الشعب المصري حق المعرفة . لهذا (ولان عبد الناصر كان حيا) كانت محاكمات ١٩٦٧ املا جديدا (ما لبث أن خاب) وضعته الجماهير في النظام . ولهذا (ولان عبد الناصر قد مات) تبدو محاكمات ١٩٧١ مرحلة جديدة في يأس الجماهير من النظام وفي سياق استقلالها عنه . كانت الخيبة وراء احداث القاهرة والاسكندرية والمنصورة عام ٦٨ . واليأس والاستقلال هما اليوم ما تنم عنه احداث كمشيش وابو كبير وحلوان ، مهما كانت أسبابها المباشرة .

●

حين احتدم الصراع بين جماعة صبري وجمعة وشرف وجماعة السادات ، في ايار الماضي ، قامت الجماعة الاولى بتوزيع صور عبد الناصر على جميع شوارع القاهرة . وحين انتصرت الجماعة الثانية ، بادرت ، اول ما بادرت الى نزع الصور . كانت الجماعة الاولى تسترجع وجه عبد الناصر الخمسينات وتستقي منه قوة لها . وكانت الجماعة الثانية تعلن ان عبد الناصر هو بطل مرحلة انتهت وانه كان جسرا بين هذه المرحلة وبين مرحلة اخرى لم تكن قد اكتملت مقوماتها بعد ، وان هذه المقومات قد اكتملتالان وان ناصرية السبعينات لم تعد في حاجة الى عبد الناصر .. كان أنور السادات يعلن — مرة اخرى — ان عبد الناصر قد مات !..

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

■ عرض كتاب ■

الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ - ١٩٤٦

AL-HOURRIAH - No. 587 - 4-10-1971 - BEYROUTH ● بيروت ـ ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٧١ ـ العدد ٥٨٧ ـ السنة الثانية عشرة ـ الثمن ٢٥ ق.ل

■ زيارة ملك السعودية للبنان : لقاء أطراف الأستغلال الأمبريالي وسيف الأمبرياليّة المرصّع

■ المقاومة والمصالحة أو قصّة الحل السلمي مكرّرة

■ أزمة الحزب القومي السوري : العلاقات الأقطاعيّة تبتلع المؤسّسات السّياسيّة

المرسوم ١٩٤٣ بين موقف التجار المتصلّب وليونة الدّولة

■ بعد الانتخابات في صندوق الضمان الأجتماعي : هل يستطيع مجلس النقابة حمل مهماته؟

حل الدولة لمشكلة عدم تفرّغ الطلاب للدراسة : نحو جامعة لبنانيّة مشابهة للجامعات الخاصّة